Journal of Alasmarya University
Volume 22, September 2014

مجلة الجامعة الأسمرية
المجلد الثاني والعشرون، سبتمبر 2014

التنمية السياسية في الدول النامية بين التخلف والتبعية

د. رمضان عبد السلام حيدر *

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة ظاهرة من الظواهر السياسية ذات الأهمية البالغة، والتي لم يتنبأ بها أساتذة السياسة والمفكرون، وهي انتقال عدد كبير من دول العالم من أنظمة حكم استبدادية وشمولية إلى أنظمة ديمقراطية أو شبه ديمقراطية.

في هذا السياق من المتغيرات بدأ الاهتمام بعملية التحول السياسي، ويبدو ذلك منسقاً مع بناء استراتيجية تنموية لخلق التنمية السياسية، التي شكلت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. الشغل الشاغل للسياسيين ورجال البحث العلمي، كما أصبحت القضية الأساسية المتداولة سواء على النطاق المحلي في الدول المتخلفة أو النطاق الدولي، ويرجع الاهتمام بالتنمية إلى تطور الفكر السياسي وإلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والثقافية، وبروز الضغوط الأمريكية والأوروبية على النظم والسلطات الحاكمة في المنطقة يهدف إلى ضرورة إحداث إصلاحات تنموية، ترمي إلى استيعاب تطلعات الأجيال الشابة في دول العالم الثالث، في أطر وقنوات سياسية سليمة.

وشهد الوطن العربي في النصف الأول من التسعينات صخباً سياسياً واسعاً، بدأ بتصاعد المناشدات والاحتجاجات السياسية للمطالبة بضرورة إحداث تحولات

* الجامعة الأسمرية.

سياسية، بعيداً عن النظم السلطوية ونظم الحزب الواحد والنظم العسكرية في صورة التحولات السياسية، بما تتضمنه من تعددية سياسية، وتبني انتخابات تنافسية، وإقرار مبدأ التداول على السلطة، ومن ثم تتحقق الإصلاحات ابتداءً من التنمية السياسية والاجتماعية إلى تأسيس تحول سياسي لا عودة فيه إلى مواقع الجهل والتخلف والاستبداد.

وبدأ الاهتمام بموضوع التنمية السياسية انطلاقاً ممَّا تم سرده، وحين ظهرت للوجود دول جديدة ضعيفة اقتصادياً ومتخلفة سياسياً نالت استقلالها حديثاً، ومن ثم بدأ تركيز الباحثين على هذه الدول التي سميت بدول العالم الثالث أو الدول النامية، وفي حقيقة الأمر هي دول مستضعفة، وذلك بالبحث في النموذج الأمثل الذي ينطبق عليها، ويجعلها تقفز من دائرة التخلف إلى اللحاق بركب الدول المتقدمة، وقد كانت كل مجموعة من الباحثين تدعوها للاحتذاء بنموذج حسب ما يرونه مناسباً لهم، فإما أن تأخذ بالنموذج الليبرالي الغربي أو النموذج الاشتراكي، وبطبيعة الحال هذا لم يكن بمعزل عن الأهداف والأطماع السياسية لحكوماتهم.

وفي وقتنا الحاضر عرف موضوع التنمية السياسية عودة جديدة على الساحة السياسية والفكرية، حينما تعلق الأمر بالحكم الراشد والمطالبة باحترام حقوق الإنسان، والخضوع للشفافية والمساءلة السياسية، وتطبيق التعددية الحزبية والأخذ بالديمقراطية، وما تعنيه من حرية التعبير ومن انتخابات نزيهة وصحافة حرة ومشاركة سياسية ... إلخ.

لهذا عرفت أغلب دول العالم الثالث تحولاً سياسياً، فبعدما كانت تتخبط في نظم تسلطية استبدادية، أصبحت تهرول نحو الأنظمة الديمقراطية الغربية بكل حيثياتها، والذي يبرره بعض الباحثين بعمليات التحول السياسي أو بالازدهار الاقتصادي، في حين أكد البعض الآخر، على دور الدول المانحة التي ضغطت عليها ودفعتها لفتح مجالاتها السياسية، دون نسيان المشروطية السياسية التي كانت تفرضها المؤسسات المالية الدولية عليها، للحصول على مساعدات اقتصادية، ويرى قسم آخر أن التحول السياسي والتنمية السياسية أصبحت تعاني من التبعية للدول المتقدمة والتغريب نتيجة تطبيق أسس ومبادئ التحول السياسي.

سأحاول في هذه الدراسة تناول الأطراف الفاعلة في عملية التنمية السياسية، وطرح مسألة التنمية السياسية في المجتمعات المتخلفة، خاصة وأن المفاهيم والنظريات المطبقة حالياً أصبحت غير محايدة.

لذا نحن أمام إشكالية تتمثل في التنمية السياسية بين التخلف والتبعية، وسيحاول البحث ان يجيب على التساؤلات التالية:

ما الأدوات والأطراف الفاعلة في عملية التنمية السياسية؟ وما التخلف السياسي وسِماته؟ وما الشروط اللازمة التي تسمح للتنمية السياسية بأن تقود التحول السياسي؟

مع ملاحظة أن بعض الدول النامية حققت قدراً معيناً من التنمية السياسية، ولكنها لازالت تعاني من تخلف في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، فهل هذا راجع إلى تحيزها إلى النظم السياسية التي سبقتها في التحول السياسي؟ أم أن هناك عوامل أخرى تلعب دوراً في عرقلة التنمية السياسية؟ كلها أسئلة ستتم الإجابة عنها، وربما تظهر غيرها أثناء تناول الإشكالية.

إن أهمية هذه الدراسة تكمن في أن العالم الثالث، أو ما يسمى بالدول النامية، وبعد مضي ثلاثة قرون في التنمية، لازالت لم تتجاوز مراحل التخلف الأولي، ولم تصل إلى دراسات وأبحاث متعمقة حول موضوع التنمية السياسية، الأمر الذي جعل الباحث في العلوم السياسية يعاني من ندرة المصادر والمراجع.

ومن هنا حاولت جاهداً الكتابة في هذا الموضوع رغم الصعوبات التي واجهتني في إعداد هذا البحث النظري المتواضع، بسبب ندرة المصادر، وعدم وجود مفاهيم ثابتة وواضحة، وقد اتبعت المنهج الاستقرائي الاستنباطي، على متغيري الدراسة أولهما التنمية السياسية المتغير المستقل، وثانيهما التبعية، والتخلف المتغير الوسيط، ونأمل أن يكون هذا البحث النظري المتواضع مساهمة يمكن الرجوع إليها، لإثراء الفكر السياسي العربي بمزيد من الكتابات.

وتأسيساً على ما تقدم، تم تقسيم البحث إلى محورين، تناول المحور الأول آليات وأدوات التنمية السياسية، وتناول المحور الثاني أزمة التنمية السياسية في

المجتمعات النامية.

المحور الأول: آليات وأدوات التنمية السياسية

ترتبط المعطيات السياسية مع غيرها من الظواهر الطبيعية في المجتمع، كالثقافة والغرائز والحاجات والطموح، وتتكون هذه الظواهر بفعل عوامل متباينة، عرقية وجغرافية وتاريخية، أو اقتصادية وتكنولوجية، إذ تقوم السلطة من خلال تنظيم العلاقة بين هذه العناصر بتكوين البيئة السياسية، إما بتغليب عنصر على آخر، أو بالتنسيق بين العناصر المختلقة، إذاً عندما تحاول الدولة تركيب هذه العوامل والمعطيات، تسعى إلى بناء منظومة تتمتع بقدر من الوحدة تسمى النظام.

تتبلور في إطار هذا النظام، قوانين وقواعد للعلاقات بين النظام السياسي والمجموعات «أحزاباً ومنظمات ونقابات» التي تضع مطالب تتحول في آليات النظام إلى قرارات ومناهج، وتقاس فاعلية النظام في رعاية هذه المطالب من خلال السلطة التشريعية، واتخاذ القرارات وتنفيذها بالوسائل الإدارية حفاظاً على ديمومة هذا النظام وتنميته وتطويره.

ويتعلق مفهوم التحديث والتنمية السياسية بالبنى والمؤسسات من خلال الثقافة والقيم، لوجود ترابط بين الإنسان والبيئة، وأيضاً من خلال التعاون الوثيق بن عناصر المجتمع، وتتميز المجتمعات الحديثة بالتباين والتخصص، سواء على صعيد البنى والمؤسسات أو على صعيد نشاطات الإنسان، عبر التحرر من الأطر المقيدة لعلاقات القرابة أو الطائفة أو الطبقة؛ لأن التنمية السياسية ترتبط بتطور مؤسسات السوق في الحياة الاقتصادية، وبظهور آليات التعددية الحزبية في إطار الحياة السياسية، وباعتماد التصويت لاختيار الهيئات الدستورية أو عند اتخاذ القرارات[1]، وإذا كانت التنمية السياسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الشاملة، فإنها أيضاً ترتبط بفهم القوى الأخرى المؤثرة في المجتمع، ومن ثمة يجب علينا أن نحدد طبيعة التأثير الذي يمكن أن تحدثه هذه القوى على المسار التنموي

1- د. غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987م، ص ص 30 - 55.

السياسي.

وقبل أن ندرس طبيعة تأثيرها وقدرتها على إحداث التنمية، ينبغي أولاً أن نتعرَّف عليها وعلى خصائصها المرتبطة بطبيعة البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أفرزتها، ويمكن تحديد أهم أطراف التنمية السياسية في الأحزاب السياسية، والمؤسسة العسكرية، والبيروقراطية، ووسائل الإعلام وغيرها من الأدوات التي ليست سلعاً جاهزة تستوردها دول العالم الثالث وتشغلها لكي تقوم بالتنمية السياسية في المجتمع، إنها أيضاً نتاج مجتمعها وظروفه الخاصة، وعلى هذا الأساس فإن الانتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم يتطلب تأسيس مؤسسات قوية وفعَّالة ونابعة من بيئة المجتمع الذي تنشط فيه.

أولاً: الأحزاب السياسية وعملية التنمية السياسية

إن تعريف الأحزاب السياسية لابد من أن يبدأ كباقي الظواهر السياسية بالتأصيل النظري، كمحدد لسماته الأولية والتي تتحدد في ثلاث سمات:

- أن الحزب هو جزء من كل، حيث إن كلمة حزب بحكم اللفظ نفسه ترتبط بمفهوم الجزء، ولكن بالرغم من أن الحزب يمثل فقط جزءاً من كل إلا أن هذا الجزء يجب أن يسلك منهجاً غير جزئي، ويتصرف كجزء ذي ارتباط بالكل.
- أن الأحزاب ليست هي الكتل أو الأجنحة، بمعنى أنه ما لم يكن الحزب مختلفاً عن الكتلة أو الجناح فهو ليس حزباً، فالأحزاب إنما تطورت عن الكتل أو الأجنحة التي ارتبطت بالانتخابات والممارسات البرلمانية ولكنها أضحت شيئاً مختلفاً عنها.
- الأحزاب هي قنوات للتعبير، بمعنى أن الأحزاب هي أدوات أو هيئات تقوم بالتعبير عن مطالب اجتماعية محددة.

إن جميع التعاريف التي تناولت الأحزاب السياسية تمحورت حول إظهار الإيديولوجية الحزبية من جهة، والقوة التنظيمية من جهة أخرى، من هنا كانت الصعوبة في إعطاء تعريف موحد جامع، فالحزب السياسي هو جماعة سياسية

تتقدم للانتخابات، وتكون قادرة على تقديم مرشحين للمناصب العامة من خلال تلك الانتخابات[2].

والحزب هو تجمع منتظم هدفه المشاركة في الحياة السياسية بقصد الاستيلاء كلياً أو جزئياً على السلطة حتى يتمكن من تحقيق أفكار ومصالح أعضائه.

أما الفكر الماركسي فيعرف الحزب بأنه « تنظيم يوحد الممثلين الأكثر نشاطاً بطبقة معينة، ويعبر عن مصالحها ويقودها في الصراع الطبقي »[3].

أما الأحزاب السياسية في الخبرة الإسلامية، فإن كان طرحها يختلف عن المفهوم الغربي (الليبرالي والماركسي)، إلا أنها كانت موجودة من خلال الفرق والأحزاب الإسلامية، إذ عرف المجتمع الإسلامي المعارضة والتعددية السياسية المنظمة منذ معركة صفين، فنشأت تيارات كبرى تقوم كل منها على رؤية للدين والتاريخ ودور الإنسان والموقف من السلطة والثورة، وكان أهمها الخوارج والشيعة والمعتزلة التي كان لها برامج ومشروعات للحكم تشترك في مناهجها الاجتماعية ومطالب مجتمعاتها ومستوياتها المعرفية[4].

وخلاصة القول، تتفق هذه التعاريف المتباينة بأحقية الحزب في الحرية السياسية من اجل الوصول إلى السلطة.

ومن هذا المنطلق نتساءل: ما هو الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية؟

تعتبر الأحزاب السياسية أداة لإدارة عملية التنمية السياسية مع أدوات أخرى

2- صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، أسسه وأبعاده، بغداد، دار الحكمة، 1990م، ص 467.

3- سليم الزغبي، الأحزاب السياسية والبرلمان في التجربة الأردنية، مركز الأردن الجديد للدراسات، الأردن، 1995م، ص 92.

4- راشد الغنوشي، الحريات في الدولة الإسلامية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1982من ص 250.

مثل البيروقراطية أو الجيش أو القيادة، بل أحياناً ما ينظر إلى الأحزاب السياسية باعتبارها من أهم أدوات التنمية السياسية على الإطلاق في المجال السياسي.

وفي هذا الإطار العام حول الدور التنموي للأحزاب السياسية، سوف تحصص ثلاثة أدوار محددة للأحزاب في مجالات التنمية السياسية، والتي اتفق عليها الكثير من الباحثين، ويمكن أن نحددها في أهم المسائل الخاصة بالتنمية السياسية التي يمكن أن ترتبط بدور الأحزاب السياسية، والتي سنحاول مناقشتها فيما يلي:

1. **الأحزاب السياسية وأزمة الشرعية**[5]: تعرف الشرعية بأنها البيعة أو هي العهد على الطاعة كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر في امر نفسه وأمور المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكره، وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيداً للعهد، فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري.

ويرى بعض المفكرين أن النظام الحاكم يكون شرعياً عند الحد الذي يشعر معه مواطنوه أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة، وتحقيق الشرعية حينما تكون إدراكات النخبة لنفسها وإدراك الجماهير لها متطابقين وفي اتساق عام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع، وبما يحفظ للمجتمع تماسكه.

أما أزمة الشرعية فإنها تعرف بأنها انهيار في البناء الدستوري وفي أداء الحكم ينجم عن الاختلاف حول طبيعة السلطة في النظام السياسي[6]، ومن ذلك فإن أزمة الشرعية يمكن أن تأخذ شكل تغيير في هيكل الحكومة، وتغيير في المصدر الذي تستمد منه تلك الحكومة سلطتها النهائية، أو تغيير في المثل التي تعبر الحكومة عنها. وتأسيساً على ذلك، فما هو دور الأحزاب السياسية في حل مسألة الشرعية؟

5- وهي المقابل المصطلحي الحديث لمفهوم البيعة في التراث العربي الإسلامي.

6- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت، 1987م، ص 197.

إن الأحزاب السياسية تعد في الاحتكام إلى القاعدة الشعبية تبريراً شرعياً لها، فهي دائماً أداة مُهمَّة في توطيد أركان السلطة القومية الشرعية، وهو ما يفسر لجوء الحكومات السَلطوية غالباً لتنظيم حزب سياسي وذلك بغية لفك خيوط أزمة الشرعية.

ويمكن تلخيص دور الأحزاب السياسية في ثلاثة جوانب، وهي:

أ. نشاط الأحزاب في تقديم شبكة واسعة من العلاقات المتداخلة التي تجمع بين القطاعات الاجتماعية المختلفة.

ب. نشاط الأحزاب في تعظيم شرعية النظام السياسي من خلال حشد التأييد الجماهيري.

ج. وأخيراً ما تقوم به الأحزاب من الإلحاح من أجل تقديم أهداف معينة للحكم تصوغها في إطار إيديولوجي محدد.

2. **الأحزاب السياسية وأزمة المشاركة**: إن أزمة المشاركة السياسية تعني عدم تمكن أعداد من المواطنين الإسهام في الحياة العامة، مثل المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، أو اختيار المسؤولين الحكوميين، وتبرز خطورتها عندما لا تتوافر مؤسسات سياسية يمكن أن تستوعب القوى الراغبة في تلك المشاركة.

ونظراً لخطورة أزمة المشاركة السياسية على عملية التنمية السياسية، يمكن تحديد أبعادها على النحو التالي:

أ. الاختلال في شرائح المجتمع السياسي: حيث يظهر تقلص واضح في شرائح المشاركين والمهتمين، وتضخم ملحوظ في شرائح غير المهتمين.

ب. مشاركة شكلية موسمية، غير فعالة: بحيث تظهر ظاهرة المرشح الواحد، والانتخابات غير النظيفة، واختفاء المعارضة الفعالة والجذرية.

ج. مشاركة إجبارية متحكم فيها تأخذ شكل التعبئة بغرض خلق المساندة الشكلية للنظم الحاكمة دون أن تعبر عن مشاركة نابعة من اهتمام المواطن بما يجري حوله في المجتمع السياسي، وقدرته على التأثير فيما يتخذ من قرارات.

ويرجع إخفاق النظم السياسية خاصة في الأنظمة العربية في توسيع قاعدة

المشاركة السياسية وتحقيق الديمقراطية إلى شبكة معقدة من العوامل الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية، يمكن إبراز هذه العوامل على النحو التالي:

- التفاوت الاجتماعي الاقتصادي الحاد وعدم ضمان الحد الأدنى للكفاف الاقتصادي.
- انخفاض درجة الوعي السياسي نتيجة لانتشار الأمية ونقص الخبرة.
- ضعف المشاركة في المجالات الأخرى غير السياسية للحياة الاجتماعية.
- غياب الطبقات والقوى الاجتماعية الوسطى أو ضعفها في أدنى تقدير.
- طغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية.
- ضعف غياب التنظيمات السياسية الوسطية كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح.

ويظهر دور الأحزاب السياسية واضحاً في التخفيف من أزمة العزوف عن المشاركة السياسية من خلال تعميق شعور المواطن بالمسؤولية تجاه القضايا والأهداف العامة، ومن خلال تعبئة الجماهير وتوعيتهم بحقوقهم السياسية من انتخاب ومناقشة الأحداث العامة، والاهتمام بالتطورات التي تجري على الساحة السياسية[7].

3. **الأحزاب السياسية وأزمة التنشئة**: تعتبر التنشئة السياسية من أهم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية، وتبرز وظائفها بوضوح في المجتمعات النامية أكثر منه في المجتمعات المتقدمة.

ويرجع ذلك إلى أن المراحل الأولى من النمو، تركز الأحزاب السياسية على تدعيم أعضائها بالمعرفة السياسية، وبالرؤية الواضحة حتى يمكنهم المشاركة الفعالة في مراقبة الحكومة، على حين في المجتمعات المتقدمة هناك هيئات أخرى يمكن أن تؤدي هذا الدور.

ومهما يكن، فإن الأحزاب السياسية من خلال التنشئة السياسية تقوم كأداة

7- سعد إبراهيم جمعة، الشباب والمشاركة السياسية، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984م، ص 43.

لإحداث التغيير في الاتجاهات والسلوكيات داخل المجتمع، ويبرز دورها جلياً في تنظيم الخدمات الاجتماعية لأعضائها وتقديم فرص العمل لهم، وتوزيع برامجها، كما توضح للأعضاء التاريخ القومي، ومناقشة برامج التنمية الاقتصادية التي تصنعها الحكومة.

ثانياً: البيروقراطية وعملية التنمية السياسية

إن التعبير عن مدى نجاح الدولة أو فشلها في حل مشكلات المواطنين، وتوفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية لا بد وأن يقترن بالإشارة إلى دور الجهاز البيروقراطي في العمل التنموي السياسي، وبالرغم من شيوع المفهوم، سواء على مستوى الأوساط العامة أو المتخصصين إلا أنه مفهوم ينطوي على غموض أكثر مما يثيره من الوضوح والجلاء، بل لعل هذا الشيوع يمثل احد المصادر الرئيسية لغموضه، الأمر الذي أدى إلى صعوبة التمييز بين خصائص البيروقراطية كنظام فرعي لا يتجزأ من نسق النظام السياسي العام، وبين الأمراض التي تصيب جهاز الخدمة العامة.

بناء على ما تقدم يصبح لزاماً على الباحث البدء أولاً بتحديد مفهوم البيروقراطية، ومختلف تطبيقاتها واستعمالاتها كما يطرحها الواقع المعاصر في مختلف النظم السياسية، وتحديد الوظيفة السياسية والاجتماعية للبيروقراطية.

1. معنى البيروقراطية

يتكون لفظ البيروقراطية Bureaucracy من شقين، الأول Bureau أي مكتب، ويرجع أصله إلى اللفظ اللاتيني Burus ويقصد به اللون الداكن - ولعل هذا تعبيراً عن الهيبة التي يتسم بها الموظف الحكومي باعتباره ممثلاً للحكومة، كما قد يكون تعبيراً عن التستر على السلوك السيء من ناحية أخرى الذي تطور فيما بعد إلى La Bure، في اللغة الفرنسية ويقصد به أحد أنواع القماش الذي كان يستعمل كغطاء للمناضد التي يجتمع حولها عادة رجال الحكومة في فرنسا خلال القرن الثامن عشر، ثم استخدم لفظ Bureau للدلالة على المكتب الذي يجلس خلفه الموظف الحكومي، إلا أن اللفظ اتسع مدلوله ليشير إلى غرفة المكتب بأكملها، أما الشق الثاني للمفهوم Cracy بالإنجليزية، وCratie بالفرنسية فإنه

مشتق من الناحية اللغوية من اللفظ القديم Kratia أي أن تكون قوياً To be strong وهكذا تصبح كلمة (بيروقراطية) تعني ممارسة السلطة أو الحكم أو القوة عن طريق المكاتب[8].

ومن الناحية التاريخية هناك اختلاف في الرأي والاتجاه حول أصل الكلمة، فاتجاه يرى أن البيروقراطية ليست مفهوماً حديثاً، بل وجدت حينما وجدت التنظيمات، عندما بدأ التفاعل بين البشر، بدأ التنظيم وبدأت البيروقراطية، فالبيروقراطية كمفهوم وظاهرة اجتماعية ليست حديثة، ولكن دراستها بالطريقة العلمية هو الجديد، وكان أول عالم قد استعمل البيروقراطية كوسيلة لتطوير المجتمعات الحديثة وتنظيمها تنظيماً عصرياً هو العالم الاقتصادي الاجتماعي الألماني (ماكس ويبر)[9] (Max Weber) (1864–1920) الذي اعتبرها نظاماً عقلانياً ضرورياً، يتناسب مع المجتمع الصناعي في غرب أوروبا، وقد درس النظام البيروقراطي على أنه جزء من النظام الاجتماعي الشامل، وتوصل إلى أن أي نظام اجتماعي سينتهي في نهاية المطاف إلى أن يكون نظاماً بيروقراطياً.

أما من جهة الاتجاه المتداول في الأوساط الشعبية: فإن مفهوم البيروقراطية يوصف بالسلبية، والروتين، والجمود، والبطء الإداري الذي يصيب الجهاز الإداري، وبهذا تصبح الكلمة مقرونة بمدلول العجز الإداري[10]، كما أنها في اللغة الشعبية

8- انظر في هذا الخصوص: مورو بيرجر، البيروقراطية والمجتمع في مصر الحديثة، ترجمة محمد توفيق رمزي، القاهرة، النهضة المصرية، 1959م، ص 33. هشام الونداوي، الإدارة البيروقراطية، بغداد، مركز البحوث الاقتصادية والإدارية، 1979م، ص 21.

9- والغريب في الأمر أن (ماكس ويبر) لم يقدم تعريفاً اصطلاحياً للبيروقراطية، ولكنه صاغ مجموعة قضايا تكشف عن طبيعة بناء أنساق السلطة القانونية، معتمداً في ذلك على تحليله لمكونات الاعتقاد في شرعية السلطة، ثم حدد في ضوء ذلك كله الخصائص المميزة للبيروقراطية. راجع في ذلك: محمد علي محمد، علي عبدالمعطي محمد، السياسات بين النظرية والتطبيق، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 1999م، ص 358.

10- فالكثير من الأفراد يتذكرون البيروقراطية عندما يذهبون إلى مكتب من مكاتب الإدارة العامة فيحيلهم إلى مكتب آخر دون إنجاز الخدمة المطلوبة، أو أن يطلب الموظف المختص الكثير من النماذج الطويلة وضرورة ملئها وبصور عديدة، ثم يمر ذلك الطلب على العديد من الإداريين للتوقيع عليه، أو عندما ترفض الطلبات لأسباب شكلية، إلى غير ذلك، وتعكس كل =

كثيراً ما تستعمل كنوع من أنواع الشتم السياسي، ويصفها معارضو دولة الرفاهية بأنها الدور الذي يقوم به الأشرار والفاسدون.

2. الوظيفة السياسية والاجتماعية للبيروقراطية

لقد أدى التوسع الكبير في الدور الذي تقوم به البيروقراطية في المجتمعات المعاصرة إلى إثارة جدل كبير حول طبيعة العلاقة بينها وبين النظام السياسي أو الوظائف المختلفة التي يتعين عليها القيام بها، وفي هذا المجال لابد من الإشارة إلى محظور رئيسي مفاده أن عملية الفصل بين البيروقراطية والنظام السياسي يتم لأغراض تحليلية فقط، فالواقع يرفض هذا الفصل، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها:

أ. أن كل تصرف أو اسلوب يتعلق بالحكومة أو الجهاز البيروقراطي هو سلوك سياسي، فالأحزاب وجماعات الضغط والأفراد يتنافسون في الهيمنة أو التأثير على الحكومة -الجهاز الإداري الحكومي- وفي الحصول على خدماتها، وبالتالي لا يمكن لأي بيروقراطي أن يقف بمعزل عن هذا الجذب والدفع، فلا يقتصر نشاط البيروقراطي على إدارة برنامجه فقط، وإنما يتعين عليه أيضاً كسب تأييد الهيئة التشريعية، وتأييد مرؤوسيه، والجمهور الذي يخدمه.

ب. أن التعاطف القائم بين مختلف جماعات الضغط والمصالح في المجتمع من ناحية أخرى يتزايد باستمرار، فكل بناء بيروقراطي لابد وأن يستمد جزءاً -على الأقل- من سلطته من إحدى جماعات المصالح إذا ما قدر له الاستمرار في عمله، وذلك تحت تأثير الضغوط العديدة التي يتعرض لها من مختلف جماعات الضغط والأحزاب السياسية والبرلمان.

ج. تزايد اهتمام البيروقراطيين بالتشريع، حيث تقوم الأجهزة التنفيذية باقتراح بعض التشريعات التي تحتاج إليها في عملها، بل على هذه الأجهزة متابعة

=

المظاهر الجانب السلبي للبيروقراطية والعيوب التي تصاحب تطبيقها والتي تؤدي إلى انخفاض الكفاءة في أداء العمل، ولكن لم يكن هذا على الإطلاق هو المعنى الأساسي للبيروقراطية.

التشريعات الأخرى التي قد يؤثر في برامجها، أو في أسلوب أدائها لعملها.

د. بالرغم من اختلاف مجال العمل ومظهره بين المشرعين في المؤسسات النيابية المختلفة للدولة، والإداريين في الجهاز الحكومي، إلا أن كلاً منهما يهتم بنفس العناصر من العملية الإدارية كحل للمشكلات المطروحة.

ومن ثم تزايد الاهتمام بدور الجهاز البيروقراطي في العملية السياسية، بهدف تحديد الوظائف المختلفة التي يمكن القيام بها، وتحديد انعكاس كفاءته في القيام بهذه الوظائف على النظام السياسي بِرُمَّتِهِ.

ومن الوظائف التي تنجزها البيروقراطية:

- البيروقراطية حلقة وصل أساسية بين النظام السياسي من جانب ومختلف جماعات المصالح في المجتمع من جانب آخر، ويساعدها على أداء مثل هذه الوظيفة اتصالها الدائم بجماعات المصالح، وإشرافها على المجالس والمؤسسات المحلية.

- التعبير عن بعض المطالب الخاصة بها، فبعض قطاعات البيروقراطية في حد ذاتها يمكن اعتبارها أحد جماعات المصالح القائمة في المجتمع، وهذا الوضع سائد بصفة خاصة في الدول النامية التي تتسم أساساً بضعف تباين مؤسساتها واستقلال الجهاز البيروقراطي في عمله اليومي عن مختلف مؤسسات الدولة.

- تتولى على نطاق واسع عملية تلقي المطالب الخاصة بهذه الجماعات والمجالس، كما تقوم بمحاولة التوفيق بين الأهداف المتعارضة الناجمة عن استقبالها لهذه المطالب.

- وهي في المنظور الوظيفي تعد من أهم آليات النظام السياسي، من خلال وظيفة اتخاذ القرارات التي تقوم بها، فالبيروقراطية تقوم بالمساهمة في اتخاذ القرارات المختلفة، كما تساهم في صياغة السياسية العامة للدولة، ويتم ذلك من خلال توجيه الوزراء باتخاذ قرار معين، خاصة وأنها تحتكر المعلومات

الدقيقة المرتبطة بمختلف الموضوعات[11].

- مما سبق يتضح أن البيروقراطية تلعب العديد من الأدوار في مختلف مراحل صنع وتنفيذ السياسة العامة، وأنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنظام السياسي، وأن النظرة إليها باعتبارها أداة تنفيذية وحسب تعد نظرة غير واقعية فضلاً عن عدم علميتها، وبالتالي فإن دراسة دورها في عملية التنمية السياسية يجب أن تأخذ في الاعتبار تعدد الأدوار التي تلعبها في العملية السياسية.

3. أنماط العلاقة بين البيروقراطية والتنمية السياسية

بالرغم من وضوح العلاقة التي تربط الجهاز البيروقراطي بالعملية السياسية، إلا أن علاقة هذا الجهاز بالتنمية السياسية ما زالت أقل وضوحاً وتبلوراً، ولعل مرجع ذلك تعدد التعريفات الخاصة بالتنمية السياسية من ناحية، وتزايد الاهتمام النسبي بمختلف مكونات العملية السياسية كالمشاركة، والأدوات اللازمة لها كالأحزاب السياسية ووسائل الإعلام، أي الاهتمام النسبي بجانب المدخلات مع عدم الاهتمام بجانب المخرجات، نتيجة الاعتقاد بان أجهزة ومؤسسات المخرجات ما هي إلا مؤسسات تنفيذية عليها واجب القيام بتنفيذ ما سبق صياغته من قرارات وسياسات بصفة عامة.

والعلاقة بين التنمية السياسية والجهاز البيروقراطي هي علاقة مزدوجة ذات مستويين هما:

أ. **مستوى قيمي أو ثقافي**: يعكس الجهاز البيروقراطي القيم الثقافية والسياسية السائدة في المجتمع، الأمر الذي يمكن من التنبؤ باتجاه عملية التنمية السياسية في هذا المجتمع.

ب. **مستوى مؤسسي**: فالجهاز البيروقراطي باعتباره أحد الأجهزة الرئيسية للنظام السياسي، وباعتباره الجهاز الذي يحتكر عملية تنفيذ السياسة العامة للدولة، فإنه يعد شرطاً لازماً لتحقيق التنمية السياسية في المجتمع، الأمر الذي يعكس ضرورة تعاونه مع مختلف مؤسسات النظام السياسي.

11- هنري رياض، السياسة والبيروقراطية، دار الجيل، بيروت، 1993م، ص 117.

4. مظاهر العلاقة بين البيروقراطية والإطار الثقافي

مما سبق يتضح أن العلاقة بين الجهاز البيروقراطي من ناحية، والنظام أو الإطار الثقافي في المجتمع وطيدة للغاية، وبالتالي فإن دراسة المحتوى الثقافي، أي دراسة مجموعة القيم والأفكار والعادات التي تسود الجهاز الإداري للدول المستضعفة يمكن أن تساهم إسهاماً مباشراً في توضيح طبيعة عملية التنمية التي يتعرض لها هذا المجتمع، بل إنها تساهم أيضاً في التنبؤ بإمكانيات نجاح عملية التنمية أو فشلها في المستقبل.

ولقد مثلت القيم[12] الثقافية التي سادت الجهاز البيروقراطي في الدول المستضعفة في أعقاب حصول هذه الدول على استقلالها عقبة رئيسية نحو المضي في عملية التنمية التي خططت لها هذه الدول، ففي معظم هذه الدول ورثت النظم الوطنية في مرحلة الاستقلال جهازاً إدارياً، ذا محتوى ثقافي معوق لعملية التنمية وليس دافعاً لها، فالمهمة الرئيسة لهذا الجهاز في ظل الحكم الاستعماري تمثلت في الإيمان بأنه جهاز لإقامة (القانون والنظام) أي إقرار الأمن الداخلي وجباية الضرائب، وقد استمر تمسك الجهاز الإداري بهذه القيمة الثقافية حتى في مرحلة ما بعد الاستقلال والبدء في عملية التنمية.

ونتيجة لما سبق اهتم الباحثون بدراسة المحتوى الثقافي للجهاز البيروقراطي

12- يمكن تعريف القيم بأنها مجموعة المعايير والأسس والمحكات التي تفرز مجموعة من الأحكام والاختيارات التي يصدرها الفرد بتفضيل أو عدم تفضيل البدائل والموضوعات في ضوء تقييمه لهذه البدائل والموضوعات، وتحدث عملية التقييم نتيجة لتفاعل الفرد بإطاره البيئي، والقيم بهذا المعنى هي مجموعة من المفاهيم التصويرية والتعميمات التي يتم من خلالها تقييم الموضوعات المختلفة وتعمل على توجيه سلوك الافراد وتحديد نسق التفاعل الاجتماعي فيما بينهم وهي محصلة تجربة مستمرة وتفاعل دائم مع البيئة الحضارية والاجتماعية والتاريخية، وتتسم القيم بالثبات النسبي من حيث الأهمية والنوعية وهي لا تتغير بشكل فجائي. ويعتبر نسق القيم الإطار أو التنظيم الأشمل الذي تنتظم به قيم الفرد في شكل ترتيبي حسب أهميتها لديه وتمثل كل قيمة أحد عناصر هذا النسق وتتفاعل هذه القيم في إطار نمط محدد من العلاقات مع الإطار الحضاري والبيئة المحيطة. لمزيد من الإيضاح حول مفهوم القيم يمكن الرجوع إلى: محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع القيم، الاسكندري، دار المعرفة الجامعية، 1990م، ص ص 125 - 129.

أي دراسة القيم الثقافية التي تسيطر على هذا الجهاز في الدول المستضعفة، وذلك بهدف الكشف عن مدى تلاؤم هذه القيم مع متطلبات عملية التنمية السياسية، فاختلاف البنيان الاجتماعي والثقافي في هذه الدول، عن البنيان الاجتماعي اللازم لعملية التنمية يمثل احد التحديات الرئيسية في هذه الدول اليوم.

5. البيروقراطية كأحد أدوات التنمية السياسية

إن قيادة الجهاز البيروقراطي لعملية التنمية هي عملية سياسية وليست إدارية بالدرجة الأولى، وتنبع هذه الطبيعة السياسية من عدة اعتبارات رئيسية أولها الاهتمام العام بعملية التنمية، فتنفيذ الجهاز البيروقراطي لخطة التنمية تكون موضع اهتمام جميع المواطنين في الدولة، لأن النتائج المترتبة على تنفيذ الخطة تمتد آثارها لتشمل مختلف قطاعات المواطنين، وذلك بعكس أي خطة إدارية أخرى حيث يهتم بها قطاع محدد فقط من المواطنين.

وثاني هذه الاعتبارات ما تتسم به عملية التنفيذ من صفة المسؤولية العامة، فالقرارات التي يصدرها الجهاز البيروقراطي لتنفيذ خطة التنمية تعد مصدراً مُهمّاً للحكم على مدى كفاءة وفعالية الجهاز البيروقراطي في تنفيذ السياسة العامة للدولة، وذلك باعتبار أن الجهاز البيروقراطي هو الجهاز الرئيس لتنفيذ السياسة العامة وتحقيق أهداف التنمية.

وفي الحقيقة فإن هذا هو جوهر المشكلة التي تواجهها مختلف الدول المستضعفة اليوم، وهي المشكلة التي تتمثل في عدم التوازن بين الجهاز البيروقراطي، وباقي المؤسسات السياسية في النظام السياسي، واختلال هذا التوازن لصالح الجهاز البيروقراطي، وذلك يناقض الوضع الأمثل، فالسياسة العامة تخضع لتأثيرات عديدة من الجهاز البيروقراطي، الذي يشترك فعلياً في تحديدها بصورة غير مباشرة من خلال مداخل عديدة، إلا أنه لا بد من الوقوف بتأثيرات الجهاز البيروقراطي عند حدود معينة لا يجب أن يتخطاها، فلا يجب بالضرورة أن يقوم هذا الجهاز -مستقلاً عن النظام السياسي- بتحديد السياسة العامة، وإلا أصبح مسؤولاً عن الغاية والوسيلة معاً، فهناك وظيفتان هامتان لا بد من الفصل بينهما:

أ. **الوظيفة الأولى**: تتعلق بصياغة وإقرار الأهداف العامة للدولة، ومراقبة تنفيذ

هذه الأهداف والتأكد من تحقيقها بالكفاءة المطلوبة، ومراجعتها وإدخال التعديلات المناسبة عليها، وهذه الوظيفة يتم تنظيمها في الدولة تبعاً لنظامها السياسي ووفقاً لعقيدته السياسية، إلا أنه من المتفق عليه أن المؤسسات التي تقوم بهذه الوظيفة هي مؤسسات المشاركة السياسية أو مؤسسات المدخلات، ويقصد بذلك جماعات المصالح والأحزاب السياسية أو المؤسسات التمثيلية.

ب. **الوظيفة الثانية**: تتعلق بتنفيذ الأهداف العامة عن طريق اختيار أنسب الوسائل، وتقديم التوصيات والمقترحات المتعلقة برفع كفاءة الأهداف ذاتها، ويتم تنظيم هذه الوظيفة في الدولة، والتعبير عنها من خلال الجهاز البيروقراطي[13].

وبمقتضى هذا المفهوم للفصل بين الوظيفتين يتحتم خضوع الجهاز البيروقراطي لرقابة النظام السياسي، فالنظام السياسي يضع الغاية والجهاز البيروقراطي يحدد الوسيلة، فيتابع النظام السياسي الوصول إلى هذه الغايات، ومدى كفاءة الجهاز البيروقراطي في تحقيقه لهذه الغايات.

وقد أبرزت التجربة أن الدول المستضعفة تفتقد القوة المؤسسية اللازمة لتحويل المطالب إلى سياسات وبرامج وقرارات، بمعنى أن مؤسسات المدخلات -بالمنظور الوظيفي- أو مؤسسات المشاركة السياسية أضعف من مؤسسات المخرجات أو المؤسسات التنفيذية، ومن هنا برز الجهاز البيروقراطي في معظم الدول المستضعفة كمعوق لعملية التنمية السياسية وليس دافعاً لها، وأصبحت المشكلة التي تعاني منها هذه الدول البحث عن الوسائل الكفيلة بتحقيق التوازن بين هدفين رئيسيين، أولهما انتشار السلطة الذي يترتب على عملية المشاركة السياسية والتعبئة الاجتماعية، أي بناء مؤسسات المشاركة السياسية وهو أحد أركان التنمية السياسية، وثانيهما تحقيق أهداف التنمية السياسية والتي لا يمكن تحقيقها دون إخضاع الجهاز البيروقراطي للنظام السياسي ورقابته، الأمر الذي يصعب تحقيقه في هذه الدول نظراً لضعف فعالية مؤسسات النظام السياسي.

13- وصال نجيب العزاوي، مبادئ السياسة العامة، دراسة نظرية في حقل معرفي جديد، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003م، ص 114.

وعليه، فإن المشكلة في الدول المستضعفة خاصة الدول العربية والإسلامية، تعد أكثر تعقيداً لعدم ثبوت طبيعة وأبعاد النظام السياسي، فالسيطرة الاستعمارية على هذه الدول أخرت نمو المؤسسات السياسية في نفس الوقت الذي تزايد فيه اعتمادها على الجهاز البيروقراطي لتنفيذ خطط واستراتيجيات التنمية، وفي نفس الوقت الذي تقوم به بعمليات التعبئة السياسية والاجتماعية.

ومن العرض السابق يتضح أن العلاقة وطيدة للغاية بين البيروقراطية من جانب والتنمية السياسية من جانب آخر، وذلك من خلال العلاقة بين الجهاز البيروقراطي من جانب، والقيم السياسية التي تعكسها من جانب آخر، بما يسمح التنبؤ باتجاه عملية التنمية وإمكانيات نجاحها من عدمه، ومن خلال طبيعة العلاقة التي تربط بين الجهاز البيروقراطي بمختلف المؤسسات السياسية في المجتمع، وهي المعضلة الرئيسية التي تواجهها الدول المستضعفة اليوم نظراً لاختلال التوازن بين مؤسسات المشاركة السياسية والجهاز البيروقراطي لصالح الأخير.

ثالثاً: المؤسسة العسكرية وعملية التنمية السياسية

هناك مسألتان تساعدان على مناقشة هذا الموضوع هما:

- **المسألة الأولى**: تتعلق بحياد الجيش عن ممارسة النشاط السياسي.
- **المسألة الثانية**: تتعلق بالرأي الذي يدعو إلى تسييس الجيش باعتباره مؤسسة وطنية لها دورها في الحياة السياسية.

فيما يخص المسألة الأولى، فإن المؤسسة العسكرية يتحدد دورها في الدفاع عن سلامة البلاد واستقلالها وسيادتها، والابتعاد عن القيام بأي نشاط سياسي.

ومردّ ذلك أن قيام المؤسسة العسكرية بوظائف غير هذه الوظيفة قد يؤدي بها إلى إضعاف قدراتها، زيادة على ذلك قد تتعرض المؤسسة العسكرية إلى الابتعاد عن دورها الحيادي المرسوم وإدخالها في صراعات سياسية، وفي قضايا قد تكون حكراً لاجتهادات الطبقة السياسية رمز الوحدة الوطنية، وهذا هو الوضع الطبيعي الذي نراه للمؤسسة العسكرية.

أما عن المسألة الثانية المتعلقة بتسييس العسكرية -وهو السائد حالياً- فإن هذا الرأي يستند إلى عدة حجج من بينها أن وظيفة الجيش الأساسية المتمثلة في الدفاع عن سيادة البلاد وحماية سلامتها هي ليست وظيفة فنية، بل هي وظيفة لا يمكن نفي بعدها السياسي، لكون أن الواقع يثبت أن ليس هناك أي فصل بين الجانب المدني والعسكري، فالتجارب التاريخية خاصة دول العالم المستضعف، تظهر أن الجيش أخذ يزن وزناً كبيراً في الحياة السياسية، لذا فإن الجيش لا يعرّف دوره كمؤسسة عسكرية فحسب، بل كقوة سياسية[14]، ولم يتوقف الأمر عند الدول النامية فقط، بل نجد هذه القوة العسكرية موجودة أيضاً في الدول المتقدمة انطلاقاً من موازين القوى داخلياً وخارجياً.

ومن كل ما سبق. يمكن تحديد ثلاثة أنواع من الأدوار للمؤسسة العسكرية:

- قد يأخذ تدخل الجيش الشكل المباشر بأن يجعل من نفسه حامياً للدستور، ويتسلم الحكم بسبب ما يراه من أزمات قد تعطل وتشلّ عمل المؤسسات السياسية، غير أن المؤسسة العسكرية في هذا الدور، تعي أن أهدافها تتمثل في توفير الظروف المناسبة المؤدية إلى ظهور سلطة سياسية مدنية من خلال إجراءات دستورية.
- عندما تتخذ المؤسسة العسكرية من نفسها دور الأداة الثورية التي تقود الإصلاح، فمن بين مسؤولياتها خلق مؤسسات سياسية جديدة تسلم فيما بعد لحكومات مدنية.
- أما الدور الأخير، فهو دور القوة غير المباشرة، إذ لا يقوم الجيش بدور مباشر وواضح، ولكنه يبقى عنصراً فعالاً في البيئة السياسية ليخلق الظروف لحكومة مدنية[15].

14- رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، بغداد، بيت الحكمة، 1989م، ص 312.

15- فيريل هيدي، الإدارة العامة منظور مقارن، ترجمة محمد قاسم القريوتي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985م، ص 173.

لذا فإن من أهم العوامل المحددة لدور المؤسسة العسكرية على مستوى الساحة السياسية، يمكن حصرها فيما يلي:

1. النشأة التاريخية للجيش

والتي يُمْكِنُ حصرها في ثلاثة أصول: الأصول الوطنية، الأصول الكولونيالية، وجيوش التحرر الوطني.

أ. **الأصول الوطنية**: حيث ينشأ الجيش ويبنى وطنياً، وأمثلة ذلك في البلدان التي لم تخضع للتجربة الاستعمارية حيث يلعب الجيش دروا كبيراً على الساحة السياسية.

ب. **الأصول الكولونيالية**: حيث تكون المؤسسة العسكرية مؤسسة من قبل القوى الاستعمارية ووراثة ومحتفظة بتقاليد وتراكيب الجيوش الاستعمارية.

ج. **جيوش التحرر الوطني**: وهي جيوش نشأت في إطار النضال من أجل الاستقلال، ودور مثل هذه المؤسسات العسكرية كبيرٌ لأنها تشعر بأنها كانت وراء الاستقلال وبناء الدولة الوطنية.

ومن هذا يمكن القول إن النشأة التاريخية للمؤسسة العسكرية عامل مهم يساعد في تحديد الدور الذي تقوم به هذه الأخيرة على مستوى الساحة السياسية.

2. التركيبة الاجتماعية للمؤسسة العسكرية

إن المؤسسة العسكرية ليست منعزلة عن المجتمع المدني، فهي مرتبطة بكامل المجتمع بأصوله الاجتماعية أولاً، ثم بالسكان المدنيين الذين يرتبط معهم ثانياً، وأخيراً بالواقع الذي يواجهه ثالثاً، فالمؤسسة العسكرية قائمة على الطبقات المتوسطة والشعبية، وهذا ما تفسره عوامل عديدة، منها عزوف الارستقراطية عن الانخراط في الجيش وانجذابها إلى حرفة السياسة والأعمال والإدارة، في حين أن الطبقة المتوسطة ترى أن الوظيفة العسكرية وسيلة للترقي والصعود الاجتماعي، ونتيجة لهذه التركيبة الاجتماعية للمؤسسة العسكرية، تصبح هذه الأخيرة أكثر تحسساً بأوضاع غالبية الشعب وأشد التصاقاً بآماله وتطلعاته، وهكذا فإنها سواءً عن طريق تَسَلُّم السلطة أو الضغط عليها في اتجاه الإصلاحات الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية.

3. طبيعة المؤسسة العسكرية

إن من سمات المؤسسة العسكرية كونها مؤسسة تتحلى بثقة عالية وبسلَّم تدريجي وبنظام منضبط، فهذه السمات لا تمنع المؤسسة العسكرية بكسب القوة فقط، بل إنها إلى جانب ذلك تميّزها عن المنظمات المدنية، كالتنظيمات السياسية والنقابية والإدارية، وهذا ما يعطي لها إمكانية لعب دور فعال على مستوى التنمية الشاملة والمتوازنة بشرط أن تفتح المجال للإطارات الشبابية الكفؤة ومن مختلف فئات المجتمع.

4. طبيعة النظام السياسي القائم

إن دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية يرتبط بقوة أو ضعف النظام السياسي القائم، ففساد السلطة الحاكمة وعدم قدرتها على حل الأزمات يعزز دور الجيش في الحياة السياسية ليتدخل من أجل حل المشكلات الرئيسية والمهمَّة كالتنمية، وتدعيم الوحدة الوطنية، وتحقيق الاستقرار للمؤسسات السياسية والدستورية، ولكن السؤال المطروح: ألا تعتبر ظاهرة الفساد السياسي – الإداري ظاهرة شاملة وعامة للعديد من المؤسسات بما فيها مؤسسة الجيش؟

على الرغم من الدور الذي يلعبه الجيش في خلق الاستقرار والاستتباب للأوضاع السياسية والاجتماعية، فهذا لا يمنع من إبراز الدور السلبي الذي يلعبه الجيش على التنمية خاصة في المجتمعات العربية والإسلامية، وفي هذا الصدد يرى البعض أن الجيش يعتبر قوةً محافظة تعمل على إعاقة التغيير والتنمية، وهو يعتبر قوة فاعلة ومركزية في إدارة الحكم في كثير من البلدان العربية والإسلامية، فالجيش إما أن يحكم مباشرة كما هو الحال في الأنظمة العسكرية، أو بشكل غير مباشر وذلك بتحالف الجيش مع السلطة الحاكمة، الأمر الذي يعني أن الجيش يشكل دولة داخل دولة، له مدارسه وكلياته، وجامعاته، ومستشفياته، ومخابراته وقياداته وميزانيته[16].

16- محمد عليمات، لماذا نحن متخلفون، مجلة المجتمع الحديثة، العدد 1257، الجزائر، =

وبالرغم من الميزانيات الضخمة المخصصة للجيش، فقد يفشل في ضمان أمن المواطن وحمايته، كما أن الجيش في الدول النامية مسؤول عن الحروب التي تستهدف الأقليات بشكل خاص والشعب بشكل عام.

ومن ناحية أخرى، فإن الجيش مسؤول عن تخلف التنمية السياسية، فهو المسؤول عن تدمير تجارب التعددية السياسية، وهو المسؤول عن تدمير مؤسسات المجتمع المدني، وتدمير الأحزاب السياسية واتحادات الطلاب.

ومن هُنَا، فإن دور الجيش سواء كان سلبياً على التنمية السياسية، أو إيجابياً، فإنه يتوقف على مستوى التقدم أو التخلف في المجتمع الذي يوجد فيه.

رابعاً: النخبة القيادية وعملية التنمية السياسية

لقد تعددت تعاريف القيادة السياسية، ويرجع ذلك التعدد إلى اختلاف وجهات النظر إلى ظاهرة القيادة، فهناك من يوليها اهتماماً كبيراً حتى أنه لا يرى عملية سياسية داخل النظام السياسي إلا وتتأثر بالمتغير القيادي، وهناك من ينظر إلى القيادة ضمن شبكة من التفاعلات والعلاقات المتبادلة، كعلاقة القيادة بالجماهير وعلاقاتها بالمؤسسات المختلفة.

ومن هذا يمكن تحديد بعض التعاريف للقيادة منها:

1. فن تنسيق الأفراد والجماعات ورفع حالاتهم المعنوية للوصول إلى أهداف محددة، والقيادة تتعلق أساساً بمهارات شفوية وعقلية واجتماعية.
2. قدرة القائد على اتخاذ القرارات في مواجهة الموقف وإقناع الآخرين من أعضاء النخبة السياسية والجماهير بهذه القرارات[17].
3. كما عرفها آخرون بأنها: قدرة وفعالية وبراعة القائد السياسي بمساعدة النخبة السياسية في تحديد أهداف المجتمع السياسي، واختيار الوسائل الملائمة

= 1997م، ص 22.

17- نيفين عبد المنعم مسعد، القيادة كمتغير في العملية السياسية، المستقبل العربي، بيروت، عدد 155، يناير 1992م، ص 44.

لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع، وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع، واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشاكل والأزمات التي تفرزها هذه المواقف، ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع.

4. وتظهر قدرة القائد على التأثير في محكوميه بثلاث عوامل رئيسية:

أ. **عامل الموقف**: حيث ينجح القائد كلما كان بإمكانه التكيف مع المواقف التي تعترضه أثناء العمل على تحقيق هدف المنظمة.

ب. **عامل الزمن**: أن القائد الناجح لا يتسنى له التكيف مع تطور المجتمع إلا بالعمل الدائم على متابعة التطور الثقافي والتقني للمجتمع حتى يمكنه معرفة الجماعة التي يتعامل معها من جهة، والمجتمع الذي تتواجد منظمته فيه من جديد من جهة ثانية.

ج. **العامل الحضاري**: فالقائد الذي ينجح في بلد متقدم، قد يفشل في بلد متخلف اقتصادياً، واجتماعياً وسياسياً، وذلك لاختلاف النظرة إلى الأمور وعوامل التأثير في السلوك، بحكم أن التقدم والتخلف يقرر كل منهما نظرة وقيماً تختلف باختلاف البعد الحضاري، ويحضرني في هذا السياق المثال الذي ضربه الأستاذ (مالك بن نبي) في كتابه (المسلم في عالم الاقتصاد)، حيث تحدث عن العالم الألماني (شاخت) الذي وضع لألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية مخططاً اقتصادياً استطاعت بواسطته أن تحقق أكبر طفرة اقتصادية في تاريخها، ونفس العالم وضع مخططاً لإندونيسيا التي تعتبر أغنى دولة في آسيا من حيث الموارد وأيضاً من ألمانيا، ولكن هذا المخطط قد فشل فشلاً ذريعاً[18].

وبناءً على هذا، فإن القيادة لا تعدو أن تكون إلا القدرة على التأثير في سلوك الأفراد والجماعات في موقف وزمن ومستوى حضاري معين، قصد خلق الرغبة لديهم في تحقيق هدف المنظمة بالوسائل المتاحة، عن طريق التعاون

18- مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، القاهرة، دار الشروق، بدون تاريخ، ص ص 64-65.

وإشباع الحاجات الإنسانية والمحافظة على الروح المعنوية العالية.

وعليه، فإن بروز القيادة السياسية في عملية إدارة التنمية السياسية تختلف باختلاف الظروف من مجتمع إلى آخر، وحسب نمط القيادة ذاتها.

فالقيادة التي تعتمد في الوصول إلى السلطة على القوى الأجنبية، يكون دورها سلبياً على عملية التنمية، وهذا يبرز من خلال القرارات التي تصدرها، والسياسات التي تتبعها محلياً ودولياً، والتي تكون مضادة لإرادة مجتمعاتها، ومن هذا فإن مصالح القوى الخارجية هي التي تسود، والتي تكون في الغالب متعارضة مع المصالح الداخلية للدولة.

والقيادة التي تعتمد على المؤسسة العسكرية في الوصول إلى السلطة يتميز دورها باللجوء إلى الإكراه والقهر، وحسم القضايا عن طريق القوة والقهر.

والقيادة التي تعتمد على المساندة القبلية في الوصول إلى السلطة، فإن الطابع القبلي هو الذي يميز أبنيتها وأسلوب تجنيدها، وخصائص عملياتها الانتخابية، ونمط توزيعها للمنافع.

وخلاصة القول، أن النخبة القيادية لا يمكن لها أن تحقق التنمية السياسية المنشودة إلا من خلال تمتعها بالشرعية السياسية، وبرضى وقبول المحكومين، وما يقتضيه ذلك من قدرة القيادة السياسية على أن تكسب احترام ثقة الجماهير.

وبهذا المعنى فإن الاندماج بين القيادة والجماهير يقود إلى التكتل القومي الذي من خلاله تتمكن من مواجهة التحديات المتمثلة في تحقيق التنمية السياسية الشاملة، وهكذا نصل إلى أن الاهتمام بتنمية القدرات القيادية للنخبة الحاكمة من جهة، والتركز على قياس رأس المال المعرفي المتمثل في الإنسان الحاكم والمحكوم من جهة ثانية، سيؤديان حتماً إلى التحكم في التنمية السياسية وترسيخ مبادئ الديمقراطية والشورى في صنع القرارات وتطبيقها.

المحور الثاني: أزمة التنمية السياسية في المجتمعات النامية

في محاولة لرسم إطار واضح حول خصوصية طرح مسألة التنمية السياسية

في المجتمعات النامية وبالخصوص المجتمعات العربية والإسلامية يمكننا أن نوضح أن جميع هذه الخصوصيات تعد قاسماً مشتركاً بين مختلف المجتمعات النامية والتي ترتبط أساساً بمشكلة التخلف السياسي، وحتى نفهم ظاهرة التخلف السياسي فهماً صحيحاً لابد من الأخذ في الاعتبار الخصائص الآتية:

- أن التخلف لا يمكن فصله عن السياق التاريخي الذي يتم فيه، وهذا يعني أن فهم ظروف التخلف وأسبابه في المجتمعات المعاصرة لا يمكن أن يتم بمعزل عن التطورات التاريخية التي سَبَقَتْها.
- أن التخلف حقيقة كلية وشاملة، تتناول كافة نواحي الحياة في المجتمع المتخلف، وإن اختلفت مؤشراتها كماً وكيفاً من مجال إلى آخر.
- أن التخلف لا يمكن فهمه إلا ضمن منظور بنائي شامل، يأخذ في الاعتبار العلاقات المعقدة بين المجتمع المتخلف والمجتمع الدولي المحيط به.

انطلاقاً من هذا الطرح يمكن عرض هذه الخصوصيات وتبويبها في الأبعاد التالية:

أولاً: التخلف والتقدم

يعتبر مصطلحي (التخلف) و(التقدم) من أكثر المصطلحات شيوعاً واستعمالاً في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي تتناول البلدان النامية، وهذان المصطلحان لا يزالان يفتقران إلى التحديد العلمي الصحيح[19]، ولقد شاعت المقاييس المادية الإنتاجية أو الاستهلاكية في المقارنة بين البلدان وتصنيفها إلى متخلفة ومتقدمة حتى اليوم، ومن هذه المقاييس: مستوى الدخل، والإنتاجية، ومعدل النمو، ومستوى المعيشة، والاستهلاك ... إلخ.

والتخلف لا يعدو كونه حالة ذات خصائص مناقضة ومعاكسة لحالة التقدم، فالتخلف ليس فقط نتيجة قلة الموارد المالية والمقاييس الأخرى، ولكن التخلف

19- د. طارق دليلة، أزمة التنمية والفكر التنموي الجديد، وكالة المطبوعات، الكويت، 1983من ص ص 48 - 53.

بحد ذاته عبارة عن حالة معينة نشأت بفعل ظروف تاريخية وتطورات في البلدان النامية بسبب دمج اقتصاديات هذه الدول في الاقتصاديات الرأسمالية بحيث أصبحت جزءاً لا يتجزأ من هيكل النظام الرأسمالي العالمي[20].

ولابد من التأكيد على أن التخلف ليس حالة اقتصادية فقط، بل هو وضع اقتصادي – اجتماعي – سياسي متشابك.

ويعود السبب الرئيسي في دمج اقتصاديات البلدان النامية بمجمل هيكل اقتصاديات البلدان الرأسمالية إلى الاستعمار الغربي للبلدان الفقيرة المسماة بالبلدان النامية أو المستضعفة، الأمر الذي أدى إلى نهب خيراتها وانسياب مواردها وفوائضها الاقتصادية إلى الأقطار المتقدمة، وإلى تزايد التبعية بأشكالها المختلفة (اقتصادية، وسياسية، وثقافية) حيث بقيت علاقة التبعية مرتبطة منذ الاستعمار وحتى الآن.

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن الرأسمالية هي التي تتحمل، تاريخياً مسؤولية التخلف والفقر في البلدان المتخلفة، وذلك من خلال النهب الذي مارسته في بداية تطورها، أي في بداية عملية التراكم الأول لرأس المال واستمرارية هذا النهب من خلال التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل الذي فرضته على البلدان النامية وذلكَ جعلها تشكل سوقاً زراعياً – خاماً تلبي حاجات التطور الاقتصادي للبلدان الرأسمالية المتطورة، وبالطبع لا يمكن أن تتجاهل الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية التي تكونت في هذه الدول خلال الفترة الاستعمارية من ترسيخ جوانب التخلف على البنى الاقتصادية والاجتماعية فيها.

فما هو التخلف؟ وما هي سماته وأسبابه؟ وما علاقته بالتحديث؟

1. مفهوم التخلف

تعددت الآراء وتناقضت حول تحديد معنى التخلف وسماته وأسبابه، فقد اختلف الكتّاب الرأسماليون عن الاشتراكيين، كما اختلف الكتّاب الرأسماليون فيما

20- طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1983م، ص 31.

بينهم لوضع تعريف محدّد للتخلف، وربما اختلف أيضاً مفكـرُو العـالم المتخلـف عنهم جميعاً.

هناك من عرّف التخلف بأنه «وضع يتميز بانفصام أو جنوح نحـو الانفصـام بين نماء ديموغرافي قوي نسبياً وبين تزايد ضعيف نسبياً في الموارد الـتي يتصـرف بها السكان حقيقة»[21].

هذا التعريف يقتصر على جانب واحد أو بالأحرى سمة واحدة مـن سمـات التخلف، ألا وهي اختلال العلاقة ما بين الموارد المادية والبشـرية، وعليـه لا يجـوز لنا أن نتبناه، وذلك انطلاقـاً مـن شموليـة التخلـف للجوانـب الاقتصـادية والسياسـية والاجتماعية ... إلخ.

ومن بين التعاريف الوصفية للظاهرة موضوع البحث تعريف يقـول: «تتميـز الدول المتخلفة بشيوع الفقر والفقراء في مدنها وقراها الـتي يعـيش فيهـا القرويـون عيشة الكفاف، إنها الدولة التي لا توجد بها مصـانع قوميـة تملكهـا، والـتي تنقصـها موارد القوة المحركة والكهرباء، ... ومن ثم فإن الغالبية العظمى مـن سـكانها أميـون لا يعرفون القراءة والكتابة ...»[22].

وعرّف بعض كتّاب الغرب التخلف بأنه «نظـام اجتمـاعي محـدد بعـدد مـن المقـاييس المتبادلـة التـأثير والعلاقـة»، وذكـر مـن بـين هـذه المقـاييس: الإنتاجيـة، الدخول، شروط الإنتاج، مستوى المعيشة، العلاقة بـين الحيـاة والعمـل، المؤسسـات الاجتماعية، الإجراءات السياسية[23].

أمـا علمـاء الاجتمـاع فيقـدمون تعريفـاً بنيويـاً للتخلـف فيؤكـدون علـى أن ظاهرة التخلف نشأت مرة جراء تلاقـي أنظمـة اجتماعيـة مختلفـة، تحتـل الظـواهر العلائقية مكاناً على قدر عالٍ من الأهمية فيها.

21- رياض عزيـز هـادي، المشـكلات السياسـية في العـالم الثالـث، دار الحريـة للطباعـة، بغـداد، 1979م، ص 23.

22- صلاح الدين نامق، قضايا التخلف الاقتصادي، دار المعارف، مصر، 1968ن، ص ص 22-23.

23- م. م. أفسينيف، نظريـات النمـو الاقتصـادي للبلـدان الناميـة، ترجمـة عـز الـدين جـوني، دار الفارابي وابن رشد، بيروت، 1979م، ص135.

يبدو أن هذا التعريف يميل من قريب أو بعيد إلى أن يربط بين نشوء التخلف و« الظاهرة الاستعمارية »، من خلال إشارته إلى الاختلاف بين الأنظمة الاجتماعية المتلاقية في فترة زمنية معينة.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن أن نصل إلى تعريف ظاهرة التخلف بأنها: « حالة تدنّ حضاريّ، تبقي المجتمع يحيا كيانات، اجتماعية واقتصادية وسياسية وفكرية علًى مستوىً من الجمود لا يسمح له بالتغير فيها ».

وانطلاقاً من هذا التعريف يمكن عرض وبشكل موجز أسباب وسمات التخلف.

2. جذور التخلف وأسبابه

الانتقال من التخلف إلى التقدم، يحتاج إلى تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي، وليس أساس يعتمد على التبعية، في هذا الأمر نؤكد أن مجرد حصول القطر المتخلف على الاستقلال السياسي لا يعد إلا شكلياً، لأن الأمر يستلزم التخلص تدريجياً من التبعية، وذلك بتغير هياكل الدولة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، أي بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات، وذلك باستغلال الموارد المتاحة، ومعرفة الأسباب التي تحول دون ذلك، ومن أهم أسباب التخلف:

أ. قيام المجتمع على أساس تنظيم جماعي قبلي، وقيام السلطة فيه على اساس مركزي مطلق يتولاها (طاغية) يفرض سلطته وسيطرته على موارد المجتمع، ويقوم بجمعها بالاستناد إلى بيروقراطيات تكون لصالحه وأهل بيته، كما أن العلاقات السائدة داخل المجتمع هي العلاقات القائمة على أساس عشائري قبلي أو ديني طائفي، الأمر الذي أفقد المجتمع أهم عوامل حركته، فمن الناحية السياسية فإن تسلطية الطاغية كانت تمتص فوائض الإنتاج، وربما أكثر من ذلك، وتسخرها لإرواء الحاجات والنزوات الذاتية، مما يعمل على تعطيل دورة العمل وتراكمها، كما أن الفوارق والمنافسات العشائرية والقبلية والطائفية ... لم تسمح بالتنافس الاقتصادي وخلق تكوين طبقي قد يفرز بتراكمه تغيرات اقتصادية وانمائية.

ب. قيام نظام الإنتاج على أساس قاعدة (الاقتصاد العائلي) بالدرجة الأولى، حيث نجد أن الملكية الزراعية مجزأة إلى ملكيات عائلية صغيرة لا يَهْدِف إنتاجُ أيّ منها إلا إلى توفير حد الكفاف أو الحد الأدنى من حاجات العوائل أو الأسر المعنية، ومعضلة هذا الأمر أنه يحول دون خلق الفوائض المالية الكافية لخلق تراكم رأسمالي قادر أن يمثل نواة لاستثمارات جديدة ومتجددة، تكون أساساً لعملية التنمية ...[24].

ج. تفكك وضعف البنية السياسية والعسكرية وفسادها في هذه المجتمعات، وذلك رغم سطوتها الداخلية المستمدة من ضعف البنية الاجتماعية، لا من قوة البنية المركزية، وهذا ما برز واضحاً في تساقط هذه المجتمعات، أما موجات الغزو الاستعماري التي كان من اليسير جداً تحطيمها لو عبرت هذه البنية على قدر ولو أَدْنَى من التلاحم الذاتي، ومن التلاحم مع البنية الاجتماعية رغم تفككها، وقد كان واضحاً عدم وجود أية تحالفات بين أية قوى داخل هذه المجتمعات بما قدمها لقمة سائغة طرية.

د. اختلال العلاقة بين الموارد المادية والبشرية: فالزيادة في عدد السكان في الدول النامية يعد أمراً واقعياً، تبرز فيه آثار سلبية متعددة، منها توجيه الموارد المادية لإعالة هذه الأعداد المتزايدة لسد حاجاتهم الاستهلاكية، ناهيك عن النفقات المتزايدة على التعليم والصحة والإسكان.

وقد أشارت الإحصائيات أن حوالي (45٪) من سكان العالم المتخلف، هم دون سن (15) عاماً، بينما هم في الدول المتقدمة حوالي (25٪) من مجموع السكان[25].

وتؤدي هذه الظاهرة أن تكون أمام تركيب سكاني فرصة للتغير أكثر من غيره، وذلك يؤدي إلى طبع الحياة السياسية بطابع عدم الاستقرار، ويلاحظ على دول العالم المتخلف أنها تستهلك وبشكل واسع ما هو مستورد من بضائع، خاصة

24- مجموعة مؤلفين، العالم الثالث قضايا وآفاق، ترجمة دار التقدم، موسكو، 1971م، ص 18.
25- حسني عايش، أزمة السكان والغذاء، مجلة قضايا عربية، بيروت، عدد 65، ص 89.

الاستهلاكية منها، وبذلك تستنزف العملة الصعبة لها، وتزيد بالمقابل أرباح الدول المصدرة لها، مع ما تنفقه الدول المتخلفة لأغراض لا تخدم التنمية.

ه. سيادة البطالة المقنعة، وأنماط السيطرة السائدة من قبل كبار المالكين والتجار والمرابين على الأراضي الزراعية، والتي تثقل كاهل الفلاح وتقلل انتفاعه بما ينتجه، إضافة إلى قلة استخدام الأسمدة والبذور المحسنة والميكنة.

أما بالنسبة للقطاع الصناعي فنجده يضعف الأهمية النسبية، سواء من حيث استيعابه للأيدي العاملة أو مدى مساهمته في إجمالي الدخل القومي، وبالنسبة إلى القطاع الثالث الذي يشمل الخدمات، فهو يتميز بشموله لأعداد كبيرة من اليد العاملة، وذلك يؤدي إلى حدوث ما ذكرناه منَ البطالة المقنعة.

3. مظاهر وسمات التخلف

لما برزت موجات التحرر، وتم الانتقال من مرحلة الهيمنة الاستعمارية بمفهومها التقليدي القائم على الوجود العسكري المسلح إلى مرحلة الهيمنة غير المباشرة، ممثلة في حتمية التبعية الاقتصادية والثقافية ... وفي ضمان كثير من المفاتيح (الشخصيات) المحلية التي ضمن المستعمر ولاءها له، وارتباطها المصيري بخدمته، إضافة إلى استمرار التهديد بالتدخل العسكري عندما تتطلب ذلك الظروف، وليس القول بقوة التدخل السريع وتشكيلها فعلاً، إلا واحدة من أحداث الحلقات في هذا المجال، ومن سمات التخلف الشواهد التالية:

أ. تعددية النظام الاجتماعي وتفككه، سواء من حيث الفجوة العميقة بين مجتمعات الريف والمدينة أو البادية ... وبالتالي ضعف وتفكك وتعدد أنماط الولاء أو الانتماء، وتقويض وحدة الانتماء الوطني كأساس لابد منه لانطلاقة حركة الإنماء الشاملة[26].

ب. هلامية البناء الاقتصادي، ولولبية العلاقات الاقتصادية، وما يفرزه ذلك من أوضاع مناظرة على البناء الاجتماعي، حيث يلاحظ عدم تبلور طبقة عليا

26- د. عساف عبدالمعطي، مقدمة إلى علم السياسة، دار العلوم للنشر ولتوزيع، الرياض، 1983م، ص ص 75 - 85.

سائدة أو طبقة دنيا مسودة، فالبنية العليا منشطرة وموزعة بين أكثر من طبقة أو فئة ناشئة لا تتمتع بتقاليد طبقية خاصة بها إلا في إطار محدود جداً.

ج. ضعف البنية السياسية وغياب التقاليد الديمقراطية، ويتمثل في ضعف المكونات المختلفة للحياة السياسية (رأي عام، وسائل اتصال جماهيري، أحزاب سياسية عقائدية، قوى ضاغطة، بيروقراطية فعالة)، وهذا يعطل عملية التفاعل أو الواصل المفترض بين المركز وبين الأطراف في المجتمع.

د. الفراغ الثقافي وعدم القدرة على التمييز بين المنهجية العلمية وبين المنهجية الفلسفية، ويتمثل ذلك في الذوبان التدريجي للثقافة التقليدية التي ظلت سائدة طويلاً، في الوقت الذي يلاحظ عجز التيار المحدث عن بلورة ذاته بصورة ناضجة ومحددة، وذلك جعله يبرز بصورة مشوهة ومعبرة عن صراعات داخلية متعددة، لا قطبية فيها، وهذا أبرز هذه المجتمعات كأنها تعيش فراغاً ثقافياً أو فوضى ثقافية، وخاصة إذا نظرنا للموضوع من زاوية الثقافة السائدة.

ه. ضعف البناء القانوني وغموضه وتحيزه، وبالقدر الذي يحول دون تمثيله لقاعدة العدالة كغاية مثلى لحركة المجتمع، كما يحول دون احترام هذه القاعدة وتطويرها كقاعدة تلتقي حولها الاتجاهات والقوى المختلفة، ويصير القانون مدخلاً لانعدام الثقة بين المراكز والأطراف، أو بين الأطراف وبعضها بعضاً.

وبالتالي فإنه يبرز كمعوق إنمائي حيث تجمد الحركة العامة بجموده، وتتكيف حسب صفاته في كثير من الأحيان.

و. استمرار وتعمق المظاهر (الأحادية الجانب) في اقتصاديات هذه البلدان، وعجزها عن التخلص من روابط التبعية التي تزداد شرورها استشراء.

ز. عدم مقدرة هذه المجتمعات عن امتلاك الرُّؤَى والاختيارات الاستراتيجية المحددة على أساس علمي ومدروس، ويمثل هذا أخطر ما في هذه الحلقة المستحكمة من شرور.

خلاصة القول، أن ظاهرة التخلف لها جذورها الفعلية الضاربة في الذات

والموضوع لهذه المجتمعات، وأن مظاهرها الحالية لم تخرج في أبعادها عن هذه القاعدة، وبالتالي فإن من البديهي أن تبدأ عملية التنمية، إذا قدر لها أن تبدأ بالتركيز على المتغيرات الذاتية بالدرجة الأولى، لأنها هي المتغيرات الممكن التحكم فيها، أما الانصراف للحديث المستمر عن المتغيرات الأخرى فهو ضرب من الهروب، والهروب إلى الخلف أو إلى الفراغ.

ثانياً: البعد السياسي في عملية التنمية السياسية

إن التمعن في الحياة السياسية للمجتمعات النامية والنظر إليها كما هي على أرض الواقع يصل إلى أن لها جملة من الخصوصيات التي قد تعد كمظاهر لظاهرة التخلف السياسي ومشكلاته في هذه المجتمعات، من بين الخصوصيات ذات التأثير العميق على مسار التنمية والتحديث السياسي في هذه المجتمعات ما يلي[27]:

1. أزمة الوضع الدستوري

لما كان الدستور يعتبر القاعدة القانونية المنظمة لشؤون الحكم والإرادة، فإنه في المجتمعات النامية ليس سوى مجموعة من النصوص والأحكام المنقولة عن دساتير المجتمعات الغربية، والمعبرة بذلك عن تجارب تاريخية وسياسية لا تتسق في كثير من الأحوال مع ظروف وأوضاع المجتمعات التي نقلت إليها، ومن ثمة كثيراً ما تم إيقاف العمل به، أو استبداله بغيره، هذا فضلاً عما يحدث من خروج على أحكامه عند التعامل الفعلي مع المواطنين، فالسمة العامة لوضعية القوانين في البلدان المتخلفة هي المباعدة بين النصوص الدستورية والواقع العملي، على أن الجانب الأكثر أهمية في هذا المجال هو صياغة نصوص القانون بما يجعلها قابلة لنوع من التطبيق المتكيف مع الأوضاع المتغيرة، وذلك عن طريق احتفاظ المشرع بهامش من الحركة يسمح بالمناورة عند الحاجة.

وفي نفس المنحى تشير بعض الكتابات « إن الأنظمة العربية الرسمية في

27- تيزيني طيب، مشكلات الثورة والثقافة في العالم الثالث، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق، 1974م، ص ص12 - 14.

مجملها لم تصل إلى مفهوم الدولة القانونية، وإلى فلسفة الديمقراطية كأسلوب لسلطة الحكم في قيادة الدولة والمجتمع، فالأقطار العربية تحكم إما بنظم حكم عشائرية أو عائلية، أو بنظم فردية، أو بنظم حكم حزبية وحيدة ماسكة للسلطة وهيئات دستورية أو قانونية شكلية، لأنها غير منتخبة انتخاباً حراً وحقيقياً»[28]، وبالتالي فإنها لا تمثل الإرادة الشعبية، كما أن هذه النظم لا تمتلك الصفة الشرعية لأنها غير منتخبة شعبياً في الأساس.

2. عدم فاعلية تنظيمات المجتمع المدني

يقصد بالمجتمع المدني «مجموع المؤسسات والهيئات والتنظيمات ذات الصبغة السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية – الفكرية التي تنشأ خارج نطاق سلطة الدولة ودائرة تأثيرها، كالأحزاب السياسية، الجمعيات، النقابات، الأسرة، ... إلخ، وتشكل قوة مضادة للسلطة السياسية الممثلة للدولة»، فالمجتمع المدني هو مجموعة من القوى التي تنمو داخل المجتمع لكن خارج عن الدولة، فهو حصيلة للعلاقات الاجتماعية العديدة والجمعيات المتنوعة الموجودة في مجتمع معين دون تدخل من طرف الدولة.

وفي واقع الأمر القاعدة العامة في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني هي قاعدة عدم الثقة، فالدولة تسمح قانونياً للجمعيات والتنظيمات المدنية، ولكنها في الوقت نفسه تضع لها القيود القانونية والإدارية، الأمر الذي يجعل لها القدرة على مراقبة هذه الجمعيات والمؤسسات، أو حلها، أو تحديد مجال حركتها، وفي الأخير تتجمع الأسباب التي تؤثر على فاعلية مؤسسات المجتمع المدني وتجعل المشاركة فيها محدودة.

وبالتالي فإن جوهر مشكلة المجتمع المدني في هذه المجتمعات تتركز في انتشار سلطة الدولة في كل ميادين الحياة المجتمعية، الأمر الذي يجعل هذه السلطة أداة مراقبة مستمرة وعائقاً أمام إمكانية تحرر الأفراد، واستقلال المؤسسات

28- ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م، ص78.

الاجتماعية[29].

إضافة إلى ذلك هناك ايضاً عقبات وتحديات أخرى تواجه المجتمع المدني في المجتمعات النامية ليكون أداة فعالة في عملية التنمية، هذه العقبات تعد في حد ذاتها ميزات أساسية تتميز بها تنظيمات المجتمع المدني في علاقتها بالدولة من بينها:

أ. في واقع الأمر يمكن القول: إن مؤسسات المجتمع المدني ليست ضعيفة في ذاتها وتكوينها، بل ضعيفة في علاقتها مع البيروقراطية الحكومية القائمة في بلدان العالم الثالث، والتي تسعى لاختراقها وجعل هذه المؤسسات امتداداً لها، لا سيما وأن هذه الحكومات المتعاقبة كثيراً ما تواجه تحديات معتبرة لافتقادها للشرعية، وتورطها في قضايا الفساد، وعليه فعادة ما يلجأ الجهاز البيروقراطي الحكومي لقمع ومحاصرة هذه المؤسسات الفعالة، وكمكون له مكانته في تصميم البرامج، وصنع السياسات التنمية المختلفة.

ب. تتميز مؤسسات المجتمع المدني بعدم التنظيم وغياب الاحترافية لدى الناشطين ضمنها، وهو الأمر الذي يجعل هذه المؤسسات غير قادرة للانخراط بشكل فعال في مواجهة الكثير من المشاكل التي يواجهها المواطن؛ لذا أصبحت جدواها متواضعة عند المساهمة في تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج التنموية المختلفة.

ج. وقوع بعض مؤسسات المجتمع المدني تحت طائلة مشكلة الفساد، فبالرجوع لتقارير منظمة الشفافية العالمية مثلاً نجد أنها تشير إلى انحراف العديد من هذه المؤسسات في المجتمعات المتخلفة عن أهدافها التي عادة ما ترتكز على أرضية أخلاقية صلبة، إذ يلاحظ أن هذه المؤسسات نفسها تتعاطى الفساد[30]، وللإشارة إلى هذا الفساد أصبح الدعم المالي الذي تقدمه الهيئات

29- خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، دراسة بنائية مقارنة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1991م، ص242.

30- ورقة مقدمة في مؤتمر برلمانيون ضد الفساد، تعزيز الشفافية والمحاسبة في العالم العربي، الذي تنظمه المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، GOPAC بالتعاون مع منظمة الشفافية =

والمؤسسات الإقليمية والدولية له خلفيات سياسية وإيديولوجية تخدم أجندة الدول الغربية المهيمنة.

د. عملية التنمية السياسية تستوجب إجراء تغييرات عميقة ومتوازنة تمس جوانب متعددة في حياة المجتمع، مما يستلزم مشاركة المواطنين في مسؤولياتها وأعبائها ومنجزاتها.

ه. والواقع أن تغييب دور المجتمع المدني والعمل بكل الوسائل لقمعه ومنعه من الحركة والنمو وفرض الحصار عليه، لا يعني سوى تدمير هذه السلطات الوسيطة المدنية وحرمانها من التكوين وإلغاء مبدأ وجودها، حتى لا تقوم بناء سلطة سياسية جديدة معارضة تحد سلطة الفئة الحاكمة، أو تهدد احتكارها لسلطة الدولة.

وخلاصة القول من دون تكوين مجتمع مدني، يكون فيه الأفراد آلات محركة، ومواطنين فعليِّين وفعالين لن تتحقق الديمقراطية، فالديمقراطية إذاً تعني المشاركة في القرارات التي تؤثر في حياة الفرد ومصيره، وبالتالي يمكن بناء مجتمع مدني فاعل.

من ذلك فإن تغييب مؤسسات المجتمع المدني لا سيما الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، واتحادات الطلاب، يعني تعظيم هيمنة الدولة وتعاملها مباشرة وبشكل تعسفي مع الفرد، كما أن الدولة في غياب هذه المؤسسات تقوم بفرض عقوبات على المستوى الفردي والفئوي، وذلك يجعل وجود مثل هذه المؤسسات ضرورة لبناء مجتمع مستقر.

3. عدم فاعلية الجهاز البيروقراطي

يعترف معظم المختصين بمشاكل التنمية السياسية الشاملة بأهمية الجهاز البيروقراطي، حيث يقرن الكثيرون بين ضرورة وجود جهاز بيروقراطي فعال، وبين وجود قيادة عصرية كمستلزمات للتقدم، وكذلك هناك اتفاق شبه عام على أنه قد

=

الدولية Transparency International، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، والجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية LTA، في بيروت، 18 نوفمبر، 2004م.

تم تجاهل الإدارة كعنصر مهم في عملية التنمية.

إن مظاهر البيروقراطية في المجتمعات النامية لا تختلف جذرياً عن بعضها البعض، إلا من حيث التفاوت النسبي في الانغلاق والتصلب، وهذا نتيجة المدة التي قضتها الدول المحتلة في معظم هذه المجتمعات، بحيث أصبحت الإدارة في هذه المجتمعات إدارة منغلقة على نفسها لا تقبل التغيير من أية جهة كانت، إذ أن مصدر قوتها هو المحافظة على النظام القديم الموروث، ما دام هذا النظام متصلباً وفي خدمة فئة من المجتمع توصف بالنخبة وتتمتع بالامتيازات.

وهناك سمات ومظاهر عامة تبصم بنية العملية السياسية للمجتمعات النامية تجعل من المتعذر تحقيق التكامل السياسي والاجتماعي، وتوفير الاستقرار السياسي اللازم لعملية التنمية السياسية، وهذه المظاهر نورد أهمها في النقاط التالية[31]:

أ. وجود فجوة بين نظام الاتصال والنظام السياسي، نتيجة وجود علاقة مصلحة وولاء بين بعض صانعي القرارات وبعض المسؤولين في نظام الاتصال، وبالتالي فقد يكون ضمن أهداف نظام الاتصال تحقيق مصالح السلطة، الأمر الذي قد يجعله إعلاماً سلطوياً، أي خاضعاً للحاكم القابض على السلطة السياسية.

ب. انفصال الصفوة عن الجماهير، وظهور قيادة، تستمد قوتها من خصائصها الذاتية، فضلاً عن قدرتها في التغلب على خصومها المعارضين، وبالتالي تصبح العملية السياسية من اختصاص هذه الصفوة وحدها، ومن ثمة أصبح من غير الممكن أن تكون مشاركة سياسية جماهيرية حقيقية في عملية صنع القرار السياسي.

ج. الافتقار إلى نسق فكري (أيديولوجي) واضح وملائم، يتمشى مع متطلبات تغيير البناء الاجتماعي والسياسي، ويعكس المصالح والأهداف الأساسية

31- محمد سعد أبو عمود، الإعلام العربي والسياسة الخارجية العربية، المستقبل العربي، بيروت، السنة 16، العدد 182، أبريل 1994م، ص98.

لشعوبها، ويوجه في الوقت نفسه مسارات التحول السياسي.

وانتشار التفكك والانقسام بين مختلف القوى والجماعات الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع.

ونتيجة لهذه السمات والمظاهر مجتمعة التي تطرح أمام المجتمعات النامية، تبرز ظاهرة ذات أهمية قصوى تتمثل في مشكلة عدم الاستقرار السياسي، وهذه المشكلة تعد رئيسية وجوهرية في معظم الدول خاصة الدول حديثة الاستقلال.

تشير هذه الظاهرة إلى فقدان قدرة النظام السياسي على إحداث تحولات في إطار النظام القائم، من خلال استحداث الوسائل والمؤسسات الكفيلة بالقيام باستيعاب هذه التحولات[32]، ونتائجها إضافة إلى ذلك فإن عدم الاستقرار السياسي يشير إلى تغيرات جذرية ومفاجئة تقضي على نظام قائم، وتمكن السبيل لإيجاد نظام جديد في تفاعلاته وقيمه ورموزه ومؤسساته.

لذا فإننا عندما ننتقل للحديث عن أسباب ظاهرة عدم الاستقرار السياسي ومدى تأثيره على عملية التنمية السياسية، نجد أنفسنا أمام مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية تتظافر جميعها -مع الخصوصيات والمظاهر التي ذكرت سابقاً- في إبراز هذه الظاهرة استمرارها في العديد من المجتمعات.

د. من بين العوامل الداخلية يمكن ذكر النقاط التالية:

- مشكلة الصراع بين القديم والحديث، بين القوى التقليدية القديمة التي تريد الحفاظ على الوضع الراهن، وتلك القوى التي تميل إلى التغيير والتجديد، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث حالة اللا توازن في المجتمع، والذي يتمخض عنه التوترات والأزمات العنيفة.
- انتشار الفساد السياسي، خاصة على مستوى النخبة الحاكمة التي تسلك سياسة الكبت واحتكار السلطة وخدمة مصالحها الخاصة، معتمدة على القهر والقمع والدعم الخارجي.

32- كريمة عبدالرحيم حسن، أثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية في العالم الثالث، بغداد، مركز دراسات العالم الثالث، 1988م، ص 69.

- ضعف دور الأحزاب والنظم الحزبية في إقامة سلطة حكومية مستقرة، يمكن أن يؤدي إلى بروز قوى سياسية غير حزبية تلعب دوراً في الحياة السياسية كالجيش والدور الذي يلعبه من خلال الانقلابات العسكرية.
- إضافة إلى عامل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كغلاء المعيشة، ومشكلة الانفجار السكاني، واللاعدالة الاجتماعية، والبطالة، هي من الأسباب الرئيسية في زيادة القلق الاجتماعي الذي يؤدي بدوره إلى عدم الاستقرار السياسي[33].

أما بالنسبة للعامل الخارجي يتمثل في الدور الذي تلعبه القوى الأجنبية عن طريق التدخلات المباشرة وغير المباشرة في شؤون الدول المستضعفة، والذي يترتب عنه في معظم الأحيان إجراء تغييرات سياسية في أوضاع هذه الدول.

وخلاصة القول أن مسألة عدم الاستقرار السياسي هي مسألة خطيرة تؤثر على عملية التنمية السياسية، لكونها تتصل بصميم الحياة الوطنية، لتجعلها تعيش في حالة من الفوضى والتهديد المستمر لاستقلال الدولة وسيادتها.

ثالثاً: البعد الفكري والثقافي في مسألة التنمية السياسية

إن أكبر عقبة تواجه دعوة طرح مسألة التنمية السياسية خاصة في الوطن العربي كنظام ونسق للحياة والتعامل والعلاقات، هي تلك الثقافة والعقلية التي تصر على رفض النقد وعدم تقبل الحوار، والقائمة على الادعاء بامتلاك الحقيقة التي لا تعرف الشك أو المراجعة، أو التفاعل المثمر بين الأفراد والجماعات.

1. تدعيماً لهذا الطرح هناك مجموعة مترابطة من السمات الشخصية العامة، التي تمثل عقبات تقف في وجه تنمية المجتمعات النامية عموماً، والأقطار العربية خصوصاً، تتمثل في[34]:
   - الشعور بالدونية، ومن هنا شيوع تصرفات التزلف والمبالغة في تعظيم السيد.

33- رياض عزيز، المرجع السابق الذكر، ص304.

34- مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي، سيكولوجية الإنسان المقهور، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1988م، ص ص 30-31.

- اضطراب الديمومة وما يرتبط بها من هروب من الواقع.
- شيوع مشاعر الشك والحذر من الآخرين.
- تحقير الذات.
- الميل إلى الغضب والعنف.
- اضطراب منهجية التفكير كالفوضى والعشوائية.
- العجز عن التخطيط على المستوى الفردي والرسمي.
- طغيان الانفعالات مما يعطل التحرير العقلي والتكيف مع الواقع.
- الافتقار إلى الدقة في التصدي للواقع وفي تقدير الأمور، مما يترتب عليه التهاون والتراخي والتساهل.
- تغلب الخرافية على المصير.

2. كل هذه السمات النفسية والفكرية تولدت إثر التخلف العام الناتج عن سلطوية الأنظمة حيث هذه الأخيرة تمارس استبدادها الشامل بطريقتين:

أولهما: المركزية والهيمنة على الاقتصاد والمجتمع.

ثانيهما: ممارسة العنف المنظم لتوليد الخوف الجماعي لدى الشعوب.

3. وفي سعي الجماهير للتكيف مع هذه الأوضاع، تحدث الاستجابة المتناقضة التي تتمثل في العودة إلى الأشكال والصيغ التقليدية، كالطائفية، والقبلية، والإقليمية، التي تمتد على جميع مستويات التنظيم الاجتماعي من الأسرة إلى مؤسسة الحكم مرسخة هيمنة الرجل على المرأة وهيمنة الرجل على جميع الرجال في أرضية رهيبة.

4. وفي هذه الحالة القائمة على الاستبداد وهيمنة السلطة ظهر التمايز الثقافي في التوزيع غير العادل للثقافة والتعليم، فالفئات الميسورة هي أكثر حظاً من التعليم والثقافة من الفئات الفقيرة، وقد انعكس ذلك بشكل واضح على الحياة السياسية، إذ أصبحت جماهير الأكثرية بحكم تخلفها التعليمي والثقافي على هامش الحياة السياسية، وأجبرت في معظم الأحيان على أن يمارس دورها السياسي وسيط متعلم لا ينتمي لها، كما يظهر التمايز في توفير الخدمات التعليمية بين الجنسين، وأسباب ذلك تكمن في النظرة المتخلفة للمرأة من

جانب المجتمع، وكذلك التمايز بين الريف والمدينة حيث تكون المدينة أكثر حظاً من الريف في فرص التعليم نظراً لتوافر المرافق التعليمية والتثقيفية.

5. وأخيراً مشكلة انتشار الأمية بين مختلف الشرائح الاجتماعية، فالأمية لم تعد مشكلة تربوية وتعليمية بحتة، بل أصبحت قضية سياسية تتعلق بالدرجة الأولى ببنية النظام السياسي وفاعليته، كما أصبحت مشكلة الأمية قضية ترتبط أشد الارتباط بمجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلا يمكن أن نتصور مجتمعاً تتم التنمية فيه في غياب وعي المواطن بها وبآلياتها وأهدافها، من هنا أصبح بناء الإنسان قضية محورية تتعلق أولاً وأخيراً بملامح حركة المجتمع وتطوره، ومدى أخذه بالأساليب الحديثة والمتطورة في بناء نفسه.

وخلاصة القول إن التنمية السياسية الشاملة بحاجة ماسة إلى قاعدة بشرية متعلمة في إطار ثقافة وطنية، ترجح القيم الإيجابية والمصلحة الوطنية على المصالح الضيقة، فثقافة المودة هي عامل هام في ترسيخ الوعي السياسي، والولاء الوطني، وهي بالتالي تمثل مرتكزاً للوحدة الوطنية وبنائها.

وأن مواجهة هذه العقبات النفسية – الثقافية التي تحد من فرص تحقيق العمل التنموي السياسي، لا تكون مجدية إلا بإشاعة الشورى والديموقراطية مسلكاً وسلوكاً، وقيماً ونظاماً عاماً للحياة الاجتماعية والسياسية، إذ لابد من أن يجد الإنسان لنفسه متنفساً للتعبير عن آماله وطموحاته اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً.

رابعاً: البعد الخارجي في مسألة التنمية السياسية

لعوامل البيئة الخارجية أهمية في تشكيل مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في المجتمعات النامية، ومن بين هذه العوامل والأبعاد الخارجية، مسألة التبعية[35] التي تشكل خاصية موضوعية تشترك فيها

35- حقيقة أنه لا يوجد تعريف دقيق لمفهوم التبعية، فإنه يمكن هنا الاكتفاء بالتمييز بين التبعية كـ(علاقة) والتبعية كـ(مجموعة من الأبنية) هذا التمييز يقره عدد من منظري التبعية (مدرسة التبعية في أمريكا اللاتينية، فرناند كاردوسو، غندار فرانك، وبعض مفكري العالم العربي من =

جميع المجتمعات المتخلفة، وإن تعددت درجاتها وأشكالها، ويمكن تلخيص الكلام عن التبعية فيما يلي:

1. لقد نشأت التبعية كنتيجة لعملية تاريخية تم بمقتضاها إلحاق دول العالم الثالث، ومنها دول الوطن العربي بالنظام الرأسمالي العالمي من منطلق عدم المساواة وعدم التكافؤ، وكان من نتائج هذه العملية « تعطيل الإرادة الوطنية للدول التابعة، وفقدانها لجل سيطرتها على شروط إعادة تكوين ذاتها وتجددها »، ومن ثمة شل قدرتها على اتخاذ القرارات ورسم السياسات الإصلاحية اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، وقد تكون هذه الهيمنة على عملية اتخاذ القرارات، هيمنة كاملة أو شبه كاملة من قبل الدول الأجنبية، وبخاصة على القرارات ذات الطابع الاستراتيجي، وتكون هذه الهيمنة الممارسة على الدول التابعة من خلال الآليات السياسية والاقتصادية والعسكرية، والأجهزة الثقافية والتربوية، وكذلك من خلال عدد من المؤسسات المالية ذات النفوذ الدولي كالبنك والصندوق الدوليين، ومن خلال الشركات الاحتكارية العالمية الكبرى المتمثلة في الشركات، كالشركات متعددة الجنسية.

2. إن هذه الهيمنة قد تبرز جلياً في توريط هذه المجتمعات المستضعفة في عدة مآزق، من بينها مشكلة المديونية التي أصبحت تشكل عبئاً ثقيلاً على كهل المجتمعات المدينة العاجزة حتى عن تسديد فوائد هذه الديون وحدها[36]،

=

أمثال سمير أمين، سعد الدين إبراهيم، أنور عبدالمالك، وغيرهم)، وقد عرفها (دوسانتوس) أنها « الموقف الذي تكون فيه اقتصاديات مجموعة معينة من الدول، مشروطة بنمو وتوسع اقتصاد آخر تخضع له »، كما تتعلق بـ« تكيف البناء الداخلي للمجتمع، بحيث يعاد تشكيله وفقاً للإمكانيات البنيوية لاقتصاديات قومية محددة أخرى »، ويعرف المفكر مالك بن نبي التبعية أنها: حاصل العلاقة المتعددة الأوجه بين مجتمعين مختلفي الثقافة لأحدهما الهيمنة على الآخر. لمزيد من التفاصيل عن مختلف مفاهيم التبعية راجع ذلك: سمير أمين، سعد زهران، وآخرون، العالم الثالث يفكر لنفسه، الطبعة الأولى، بيروت، دار ابن رشد للطباعة النشر، 1981م، ص 66.

36- لمزيد من المعلومات عن آثار المديونية على التنمية انظر: أحمد زكرياء صيام، صندوق النقد الدولي ومأزق مديونية دول العالم الثالث، دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة

=

وقد تزداد حدة هذه المشكلة عندما تتخذ شكل المساعدات، هذه المساعدات يؤخذ عليها أنها توجه إلى المجالات التي تحل المشاكل القصيرة الأجل، ولا تفي باحتياجات الدول النامية، كما يطغى العامل السياسي على الحجم الأكبر من هذه المساعدات، فهي تتسم بأنها مقيدة بشروط سياسية واقتصادية وثقافية.

3. أنّ برامج المعونة لا تنبثق من الالتزام بدعم عملية التنمية في المحل الأول، وإنما تصدر عن الرغبة في بلوغ أهداف معينة، كتدعيم النفوذ السياسي، والاستراتيجي، والتجاري، والثقافي للبلد المانح للمعونة.

إن هذه الصعوبات التي تواجهها المجتمعات المستضعفة جراء هذه التبعية، ترتبط بتركيب وعمل المجتمع الرأسمالي العالمي، لذلك أصبحت معظم هذه المجتمعات تؤكد على ضرورة إجراء تعديل جوهري يتضمن إجراء تغييرات هيكلية في النظام الدولي غير العادل.

4. إن التدخلات المستمرة للقوى الخارجية بغية تغيير المسار التنموي السياسي والاقتصادي والثقافي للمجتمعات النامية، لا تقتصر على سياسة المديونية والمساعدات المالية فحسب، وإنما قد تتخذ هذه القوى الخارجية المهيمنة عدة آليات لترويج نماذجها السياسية والثقافية، حتى تتمكن من توطين هيمنتها على المجتمعات المستضعفة، وهذا ما يعرف اليوم بمصطلح القوة الناعمة التي أصبحت أسلوباً من أساليب في السياسة الخارجية القادرة على ترويج الأفكار وصنع جدول أعمال تمنح للآخرين[37].

5. كلما زادت المجتمعات المستضعفة في اعتمادها على الفكر الغربي في حل مشاكلها وبالغت في الاقتباس من أنماطه الحياتية، وكلما اتبعت سياسة الانفتاح السياسي والاقتصادي والثقافي على المجتمعات الغربية، كلما أدت إلى ترويج الأنماط الثقافية لهذه المجتمعات المهيمنة، لتخلق حالة من

=

ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995م، ص 69.

37- للمزيد من المعلومات عن التبعية الثقافية انظر على سبيل المثال: عواطف عبدالرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، القاهرة، دار الفكر العربي، 1987م، ص 45.

التغريب الثقافي الحضاري، بسبب اختلاف هذه القيم الاستهلاكية مع التراث الثقافي السائد.

وخلاصة القول أن تحقيق التنمية الذاتية والتحرر من التبعية بمختلف أشكالها لا تتم إلا إذا انطلق المجتمع من بيئته الثقافية، آخذاً بعين الاعتبار حاجاته وطموحاته، مدركاً المشكلات والإمكانات والقيود التي تفرضها عليه بيئته وتمليها نظرته الخاصة ويحددها تصوره لمكانه في العالم المحيط به ودوره ومعنى وجوده.

إن نموذج التنمية النابع من تراث الشعب وثقافته وقيمه، من شأنه أن يعبئ الجماهير الشعبية من أجل التنمية الشاملة وأن يوفر مشاركتها الإيجابية في تنفيذ مشاريع التنمية، وهو شرط لازم لنجاح أية تنمية سياسية.

الخاتمة

على الرغم من إصرار المختصين في دراسة التنمية السياسية على التأكيد بأن ظاهرة التخلف السياسي ظاهرة شاملة، ومن ثم لابد أن تكون عملية التنمية شاملة، إلا أننا نجد معظم هذه الدراسات تتناول الظاهرة الإنمائية تناولاً جزئياً؛ لأنها تركز على جانب واحد من الظاهرة الاجتماعية، سواء كان هذا الجانب مؤسسياً أو اقتصادياً أو إيديولوجياً.

وفي هذا السياق ينبغي التأكيد على أن هذه الدراسات ليست غير مقبولة، وإنما هي في أحد أبعادها دليل على علميتها ومدعاة للتطور، وتظل صالحة في معالجة القضايا التي ركزت عليها، وفي السياق الاجتماعي والثقافي الذي يناسبها، وبالتالي تكون أول مراحل دحض صحتها وعدم صلاحيتها عندما يتم سحبها، وتقديم دراسات بديلة تهذب من جوانب قصورها.

وانطلاقاً مما تم سرده توصلت هذه الدراسة المتواضعة إلى الاستنتاجات التالية:

- الإخفاق الذي منيت به التجارب التنموية في غالبية الدول النامية، سواء في الميدان السياسي أو الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يرجع إلى دور أطراف التنمية السياسية في التأثير على المسار التنموي السياسي لهذه

المجتمعات، إذ أن هذه الأطراف «الأحزاب، المؤسسة العسكرية، والبيروقراطية، والنخبة القيادية»، ليست سلعاً جاهزة تستوردها المجتمعات لتحقيق تنميتها السياسية، ذلك أن هذه الأطراف هي نتاج بيئتها، وعلى هذا فإن انتقال المجتمع من مراحل التخلف إلى مراحل التحديث والتنمية، يتطلب تأسيس وبناء مؤسسات وأدوات قوية وفعالة ونابعة من بيئة مجتمعاتها.

- هذه المؤسسات الاجتماعية لا يمكن أن تحقق التنمية السياسية الشاملة والمتوازنة، إلا من خلال تمتعها بالفاعلية والشرعية السياسية، وبرضى وقبول المحكومين، وما يقتضيه ذلك من قدرتها على ان تكسب احترام وثقة الجماهير.

- وجود مؤسسات ونظم سياسية لا تعكس متطلبات واقع مجتمعات الدول النامية، تتعاظم فيها هيمنة الدولة وانتشار سلطتها في كل ميادين الحياة، من خلال الأجهزة البيروقراطية المتصلبة التي لا تخدم إلا فئة واحدة من المجتمع.

- اعتماد المجتمعات النامية في حل مشاكلها السياسية والاجتماعية، وبناء مؤسساتها الاقتصادية، على فكر المجتمعات الغربية من خلال اتباع سياسة الانفتاح، كل هذا يؤدي من جهة إلى خلق حالة من التغريب الثقافي الحضاري، ومن جهة ثانية إلى ترويج الأنماط الثقافية للمجتمعات الغربية.

- التنمية السياسية تتطلب خلق الوعي السياسي لدى المواطن أولاً، ثم المجتمع ثانياً، والدولة ثالثاً، تمكن الجميع من اكتساب رصيد من الثقافة السياسية المبنية على الحوار والنقد والتفاعل المثمر بين الأفراد والجماعات المشاركة في بناء الدولة.

- مفاهيم التنمية السياسية التي قدمها الفكر الغربي مثل التحديث والتغير والتطور وغيرها، تختلف بصورة جذرية عن مفهوم الاستخلاف الذي تقدمه النظرة الإسلامية، والتي تتناول الظاهرة الإنسانية بصفة عامة والظاهرة التنموية خاصة، بنظرة شمولية مؤكدة على مصادر المعرفة «الوحي، العقل، والواقع» للوصول إلى الحقيقة العلمية الثابتة دون إغفال لأحد جوانبها، لذلك تؤسس المنهجية من منطلق البيئة والحضارة وقيم المجتمع، وليس من أطروحات

وضعية غير ملتزمة بوحي إلهي، كما جاء بها الفكر الغربي.

- لا يمكن لدول العالم الثالث أن تلحق بركب الدول المتقدمة، مادامت لم تتحرر من تبعيتها، والابتعاد عن اتباع أيديولوجية وثقافة الغير، التي تعتبر تنمية زائفة لا ترمي إلى تحقيق التنمية والتقدم، وانطلاقها من بيئتها الثقافية.
- وفي النهاية يمكن الجزم بأن أنموذج التنمية النابع من تراث الشعب وثقافته وقيمه، هو الذي يهيئ الجماهير الشعبية، ويوفر مشاركتها الإيجابية في تنفيذ مشاريع التنمية، وهذا شرط أساسي لنجاح التنمية السياسية.

المصادر والمراجع

1. أحمد زكرياء صيام، صندوق النقد الدولي ومأزق مديونية دول العالم الثالث، دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995م.
2. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت، 1987م.
3. تيزيني طيب، مشكلات الثورة والثقافة في العالم الثالث، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق، 1974م.
4. ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م.
5. حسني عايش، أزمة السكان والغذاء، مجلة قضايا عربية، بيروت، عدد 65.
6. خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، دراسة بنائية مقارنة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1991م.
7. راشد الغنوشي، الحريات في الدولة الإسلامية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1982م.
8. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، بغداد، بيت الحكمة، 1989م.
9. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1979م.
10. سعد إبراهيم جمعة، الشباب والمشاركة السياسية، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984م.
11. سليم الزغبي، الأحزاب السياسية والبرلمان في التجربة الأردنية، مركز الأردن الجديد للدراسات، الأردن، 1995م.
12. سمير أمين، سعد زهران، وآخرون، العالم الثالث يفكر لنفسه، الطبعة الأولى، بيروت، دار ابن رشد للطباعة النشر، 1981م.
13. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، أسسه وابعاده، بغداد، دار الحكمة،

1990م.
14. صلاح الدين نامق، قضايا التخلف الاقتصادي، دار المعارف، مصر، 1968م.
15. طارق دليلة، أزمة التنمية والفكر التنموي الجديد، وكالة المطبوعات، الكويت، 1983م.
16. طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1983م.
17. عساف عبدالمعطي، مقدمة إلى علم السياسة، دار العلوم للنشر ولتوزيع، الرياض، 1983م.
18. عواطف عبدالرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، القاهرة، دار الفكر العربي، 1987م.
19. غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987م.
20. فيريل هيدي، الإدارة العامة منظور مقارن، ترجمة محمد قاسم القريوتي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985م.
21. كريمة عبدالرحيم حسن، أثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية في العالم الثالث، بغداد، مركز دراسات العالم الثالث، 1988م.
22. م. م. أفسينيف، نظريات النمو الاقتصادي للبلدان النامية، ترجمة عز الدين جوني، دار الفارابي وابن رشد، بيروت، 1979م.
23. مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، القاهرة، دار الشروق، بدون تاريخ.
24. مجموعة مؤلفين، العالم الثالث قضايا وآفاق، ترجمة دار التقدم، موسكو، 1971م.
25. محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع القيم، الاسكندري، دار المعرفة الجامعية، 1990م.
26. محمد سعد أبو عمود، الإعلام العربي والسياسة الخارجية العربية، المستقبل العربي، بيروت، السنة 16، العدد 182، أبريل 1994م.
27. محمد علي محمد، علي عبدالمعطي محمد، السياسات بين النظرية والتطبيق، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 1999م.

28. محمد عليمات، لماذا نحن متخلفون، مجلة المجتمع الحديثة، العدد 1257، الجزائر، 1997م.
29. مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي، سيكولوجية الإنسان المقهور، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1988م.
30. مورو بيرجر، البيروقراطية والمجتمع في مصر الحديثة، ترجمة محمد توفيق رمزي، القاهرة، النهضة المصرية، 1959م.
31. نيفين عبد المنعم مسعد، القيادة كمتغير في العملية السياسية، المستقبل العربي، بيروت، عدد 155، يناير 1992م.
32. هشام الونداوي، الإدارة البيروقراطية، بغداد، مركز البحوث الاقتصادية والإدارية، 1979م.
33. هنري رياض، السياسة والبيروقراطية، دار الجيل، بيروت، 1993م.
34. ورقة مقدمة في مؤتمر برلمانيون ضد الفساد، تعزيز الشفافية والمحاسبة في العالم العربي، الذي تنظمه المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، GOPAC بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية Transparency International، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، والجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية LTA، في بيروت، 18 نوفمبر، 2004م.
35. وصال نجيب العزاوي، مبادئ السياسة العامة، دراسة نظرية في حقل معرفي جديد، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003م.